نحو مدخل نظرى جديد لتفسير دور الإعلام فى أزمة الشرعية فى مرحلة التحول الثورى

أ.د. محمد سعد إبراهيم

أستاذة الصحافة
وكيل كلية الإعلام - جامعة الأهرام الكندية

مقدمة:

فى إطار المسار المتعثر والمأزوم للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وبعد مضى عامين كاملين على اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير بتداعياتها وتفاعلاتها وتناقضاتها، تبرز ثمة إشكاليات تتعلق بأزمة الشرعية فى مصر فى إطار استمرارية الحراك الثورى، وإعاقة تخليق نظام سياسى جديد، واحتدام الصراع بين القوى السياسية التى شاركت فى إزاحة النظام السابق. كما تبرز ثمة إشكاليات تتعلق بما يمكن تسميته بأزمة الشرعية الإعلامية كأزمة فرعية لأزمة الشرعية السياسية، وتنازع القوى السياسية والاجتماعية والنخب الإعلامية حول تخليق نظام إعلامى جديد يواكب أهداف الثورة ومكتسباتها، واضطراب الرؤى بين استمرارية الحراك الثورى، وتفعليه وتسريع الخطى نحو استكمال بناء مؤسسات الدولة والتحول إلى الشرعية الدستورية.

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى محاولة صياغة مدخل نظرى جديد لتفسير العلاقة بين أزمة الشرعية الإعلامية وأزمة الشرعية السياسية فى إطار التعامل مع النظام السياسى الجديد الذى يجرى تخليقه من تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير كشبكة من القنوات الاتصالية، باعتبار أن النظام الإعلامى أحد الأنظمة الفرعية للنظام السياسى شأنه فى ذلك شأن الأحزاب والقوى السياسية وجماعات المصالح كنظم اتصال مصغرة، ومن ثم التعامل مع أزمة الشرعية الإعلامية كأزمة فرعية لأزمة الشرعية السياسية التى انبثقت عنها أزمات فرعية تمثلت فى: أزمة السلطة السياسية، وأزمة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وأزمة المجال السياسى، وأزمة التداخل بين الهوية والشرعية أو بين الدين والدولة.

وتكتسب هذه الورقة البحثية أهميتها من ارتكازها على خصوصية التجربة المصرية التى تمثل بنظاميها السياسى والإعلامى، وقبل ذاك بثورتها المتفردة فى حراكها وقواها حالة استثنائية خاصة يصعب تطبيق المداخل النظرية والمعايير البحثية الغربية عليها. ومن ثم تبدو أهمية الاستفادة بالمدخل النظرى الجديد فى تفسير دور الإعلام فى فترات التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية سواء فى دول الربيع العربى أو غيرها من دول العالم الثالث التى تواجه تأزم الشرعية فى إطار الحراك الثورى.

أزمة الشرعية السياسية The political legitimacy

تعرف أزمة الشرعية السياسية بأنها انهيار فى البناء

الدستورى، وفى أداء الحكم ينجم عن الاختلاف فى جدل حول طبيعة السلطة فى النظام السياسى. وعلى ذلك يمكن أن تأخذ أزمة الشرعية شكل تغيير فى هيكل الحكومة أو فى طابعها الأساسى، أو تغيير فى المصدر الذى تستخدمه تلك الحكومة وسلطتها، أو تغيير فى المثل التى تعبر الحكومة عنها. ويرتبط بأزمة الشرعية التغير فى الطريقة التى يتم بها تصور السلطة أو الطريقة التى تعمل بها [١]

ولكى يتوفر الحد الأدنى من الشرعية للنظام السياسى، لابد أن يتوافر له ثلاثة مظاهر على الأقل من مظاهر المساندة هى:[٢]

مساندة للمجتمع السياسى نفسه.

مساندة للنظام أو قواعد اللعبة السياسية.

مساندة للحكومة أو من هم فى السلطة.

والنظم السياسية تكتسب شرعيتها ليس فقط من خلال فاعلية الأداء، وممارسة الضبط والإقناع من خلال وسائل الإكراه وأدوات الإعلام الجماهيرى. وإنما كذلك من خلال الاستجابة لحاجات الأفراد والعمل وفق توقعاتهم، والتكيف مع القيم والقواعد المتوفرة[٣]

ويؤكد صموئيل هينتنجتون Huntington أن تصرفات الحكومة تستمد شرعيتها من المدى الذى تجسد فيه إرادة الشعب، وتصبح شرعية فى حدود المدى الذى تتفق فيه مع الفلسفة العامة فى المجتمع. وتعد شرعية إذا كانت تمثل محصلة العمليات الصراع والمساومة التى تسهم فيها كافة الجماعات المعنية[٤]

وتشير أزمة الشرعية إلى مشكلة الاتفاق على شرعية الحكومة، أى التحول من الأسس التقليدية للشرعية إلى أسس أخرى تعد حديثة وهى: الأساس العقدى أو الأساس اللاواعى النابع من الميلاد على أرض المجتمع[٥]

وتتمثل أزمة الشرعية فى طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صناع القرارات السلطوية فى المجتمع. وتثار خلال مراحل الانتقال والتحول، الأمر الذى يؤدى إلى إعادة النظر فى القيادات القبلية والطائفية، والاتجاه نحو بناء المؤسسات، والانتقال إلى أساليب الحكم الرشيدة، من خلال نظم الانتخابات والاستفتاءات والرضا الجماهيرى والحكم من خلال مؤسسات شرعية[٦]

وترتبط هذه الأزمة بطبيعة السلطة ومسئوليات الحكومة وهنا تثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية والبيروقراطية، ودور الجيش فى الحياة السياسية[٧]

مصادر الشرعية السياسية:

يرى فيبر أن الشرعية السياسية يمكن أن تستند على واحد أو أكثر من المصادر التالية[٨]

التراث والتقاليد وتسمى الشرعية التقليدية.

ب- الزعامة الكاريزمية وتسمى الشرعية الكاريزمية.

ج- العقلانية القانونية وتسمى الشرعية القانونية.

وحدود ديفيد أستون عناصر الشرعية السياسية على النحو التالى[٩]

أ- المكون الشخصى.

ب- الأيديولوجيا والتى تتمثل فى منظومة الأفكار والمعتقدات التى تعبر عن سياسات النظام الحاكم أو السلطة السياسية.

ج- الشرعية البنيوية والتى هى تأكيد على دور المؤسسات السياسية وهى النظير المقابل للعقلانية القانونية عند فيبر وتقوم على ثلاثة عناصر أساسية هى:

١- العنصر الدستورى.

٢- عنصر التمثيل وهو اقتناع المحكومين بأن من هم فى السلطة يمثلونهم بشكل عقلى.

٣- عنصر الإنجاز أى أن الشرعية السياسية تتكرس من خلال الإنجازات التى تمت فى المجتمع عن طريق النظام والسلطة.

٤- عنصر الفاعلية السياسية.

عوامل فقدان الشرعية السياسية:

من الأسباب التى قد تؤدى إلى ضعف وفقدان الشرعية السياسية أو وضعها موضع الشك من قبل المجتمع[١٠]

١- قد تكون أزمة الشرعية فى أساسها مشكلة دستورية ومؤسسية. وتبلغ ذروتها عندما يرفض الشعب تقبل المؤسسات الرسمية إما لفقدانها الشرعية، أو لوقوعها فى أيد فاسدة، أو عندما تواصل إصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شعبياً، أو عدما تكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة.

٢- إن استقرار النظام السياسى الشرعى سيكون فى خطر إذا ما انهارت فعاليته لمدة طويلة، أو تكرار انهيارها لأكثر من مرة، حيث تأتى أزمة الشرعية من عجز السلطة عن إثبات

فاعليتها فى أداء الشئون العامة للبلاد، وعجزها عن تحقيق الإنجازات الكبرى فى التطور والتنمية.

٣- انحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة ضعفها.

٤- عدم تمثيل النظام السياسى لقيم ومصالح المجتمع.

ويوضح عبد الإله بلقيز أن أزمة الشرعية السياسية ثمرة من ثمار أزمة الدولة الوطنية التى عجزت منذ لحظة التكوين والميلاد وطوال حقبة التطور عن أن تجيب عن معضلة شريعتها، أو عن إنتاج مجال سياسى عصرى تمارس فيه السياسية بقواعدها المتعارف عليها كمنافسة مدنية ومواطنية وبمفرداتها النسبية.

ومن أزمة الدولة الوطنية تتغذى سائر الأزمات الفرعية والمتمثلة فى أزمة السلطة والنظام السياسى، وأزمة المجال السياسى المستباح لغير السياسة، وأزمة التداخل التلفيقى بين الدين والسياسة. لكن هذا الطور الجديد من تأزم الشرعية السياسية قد يكون أكثر أطوار ذلك التأزم حدة، فهو يدخل فى نسيج تلك الشرعية بعد أن ظل فرعياً فيها منذ قيام الدولة الحديثة وهو الشرعية الدينية أو التسويق الدينى للشرعية السياسية[١١]

نخلص مما سبق إلى أن أزمة الشرعية السياسية تنجم من اختلال العلاقة بين مدخلات النظام السياسى، وقدرة مؤسسات النظام على تحويل واستيعاب هذه المدخلات، والتعبير عنها فى شكل قرارات وسياسات. وتتعقد أزمة الشرعية عندما تتزايد تلك المدخلات، ويرفض الشعب تقبل المؤسسة السياسية، وعندما يواصل النظام إنتاج مخرجات سياسية غير مقبولة شعبياً، وعندما يصبح النظام غير قادر على مواجهة التوقعات المتزايدة أو التكيف مع الظروف المتغيرة، ومن ثم تنحسر مكانته وهيبته، ويعجز عن إثبات فاعليته فى إدارة الشئون العامة وإنجاز التطور والتنمية.

أزمة الشرعية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير:

ترجع الباحثة الأسبانية جينا مارتن مونيوت أزمة الشرعية السياسية لتآكل مصادر شرعية السلطة القائمة والمتمثلة فى : التحرير، الاستقلال، والتنمية السوسيو اقتصادية، والتحديث، والديمقراطية والإسلام.

وتشير مونيوت إلى أن شرعية مصر فى عهد عبد الناصر استندت على تحرير الإرادة الوطنية والتنمية السوسيو اقتصادية، فى حين اعتمدت شرعية مصر فى عهدى السادات مبارك على الانفتاح الليبرالى الإصلاحى المقيد الذى لم يحدث تحولاً عميقاً وحقيقياً فى الحياة السوسيو سياسية المصرية، حيث ظلت قطاعات عريضة من قوى المعارضة خارج الإطار الديمقراطى الرسمى. كما لم يسمح لمن هى بداخله بالوصول إلى السلطة أو حتى التأثير فى صنع القرار[١٢]

وترجع مونيوث ذلك إلى قصور جينى فى الثقافة العربية الإسلامية وهو قصور ملازم لها وغير قابل للتغيير، ومن ثم يتحول الوضع السياسى المصرى والعربى لحالة استثنائية خاصة لا تنطبق عليها معايير البحث العلمى المطبقة فى نواحى أخرى من العالم [١٣]

ويفسر حليم بركات ذلك بطبيعة المجتمع العربى المعاصر الذى يتسم بتخلفه واندماجه التدريجى فى النظام الرأسمالى الغربى، وهيمنة الأبوية أو البطركية والنزوع إلى الاستبدادية على مختلف المستويات، مما أدى إلى احتكار مصادر القوة والسلطة والثروة، فضلاً عن أن هذا المجتمع مجتمع انتقالى تتجاذبه السلفية والحداثة، ويحتدم فيه الصراع بفعل العولمة[١٤]

ومن الواضح أنه إذا كانت الثورة المصرية انطلق فعلها الثورى فى٢٥ يناير عام٢٠١١ فقد سبق ذلك فترة مخاض ثورى يمكن التأريخ له بنهايات عام ٢٠٠٤ وبدايات عام ٢٠٠٥حيث ساهمت قيادات فكرية وثقافية فى تهيئة الحالة الثورية، إلا أن هذه القيادات لم تكن ذات روابط منظمة قادرة على التحريك الشعبى بالحجم الذى تحقق، ولا فى تنظيم الجماهير بهذا الحجم الفائق الكبير[١٥]

لقد جاء الفعل الثورى فى ٢٥ يناير من حركة شعبية لا تحكمها بحجمها الحاصل قيادة محددة ولا تنظيم أو تنظيمات بعينها، وقدمت نحو ٤٨٦ شهيداً ونحو ٦٥٠٠ مصاب فى خمسة أيام فقط. إلا أن الحركة الثورية بقواها الذاتية ما كانت تستطيع أن تنجز الثورة فى تحقيقها النهائى والحاسم وهو السيطرة على جهاز الدولة. فكان لابد من فعل مؤسسى يسقط سلطة قائمة ويحل محلها سلطة أخرى، حيث تقدم الجيش المصرى لملء هذا الفراغ وكان ذلك فى ١٠ فبراير عام ٢٠١١ إذ انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بغير رئاسة القائد الأعلى حسنى مبارك وأصدر بيانه الأول معلناً مبادرته للعمل السياسى، وحمايته لمكاسب الشعب وطموحاته. وهذا البيان يقيد انتقال السلطة السياسية من البلاد إلى الجيش، وهو فعل

اخترق الشرعية الدستورية استجابة لشرعية الثورة الحاصلة والتى لم تتحد فى نمط حكم معين بعد [١٦]

إن الحراك الثورى الذى أزاح النظام السابق بتقويض هياكله وخلخلة التوازنات والعلاقات الاجتماعية والسياسية من أشخاصه ونخبة، لا يعنى أنه حطم جميع عناصر وجوده وهياكله الاجتماعية والتنظيمية. ومن ثم فبهذه الإطاحة، ظهر فراغ سياسى وتنظيمى فى الحكم مما يستدعى أن تحل محله قوة سياسية أو قوى أخرى.. ومع تعدد القوى التى أطاحت بالنظام الحاكم، يتعين تقدير حجم التأثيرات التى شاركت فيها كل من هذه القوى. وهذا الحجم يقاس حسب تأثيره فى أفعال الإزاحة. فمن كان أكثر فعالية فى تحطيم قوة تحطيم النظام السابق ليس بالضرورة يكون الأكثر فعالية فى تحديد أوضاع النظام الجديد. ومن كان أقل فاعلية فى ذلك التحطيم قد يكون أكثر تأهيلاً فى تولى مراكز فى الدولة الجديدة.

وهكذا، فإن التوازنات بين قوى الثورة فى عمليات الإزاحة للنظام السابق تختلف عن توازناتها فى العمل السياسى التالى لهذه الإزاحة بتغير الأحجام، واختلاف الأهداف، وتباين المؤهلات الفنية ونوع الخبرات المكتسبة. ومن ثم يصبح هذا الصراع حتمياً بين تلك القوى، وهو صراع يدور حول الأهداف المبتغاه من الثورة، وحول حصة كل من قواها فى المشاركات التالية ضماناً لتحقيق الأهداف المرجوة، ولتشكيل النخب الجديدة المسيطرة والتوازنات بينها[١٧]

وبدأت مقدمات الاستقطاب والصراع السياسى بطرح تعديلات دستور ١٩٧١ للاستفتاء الشعبى فى ١٩مارس عام ٢٠١١ والذى أسفر عن موافقة ٧٧,٢ مقابل رفض ٢٢,٨٪ حيث حدث الانقسام حول منهج اختيار الأولويات، فريق يرى الانتخابات أولاً ويمثل القوى الإسلامية، وفريق يتمسك بأن الدستور أولاً ويمثل القوى الليبرالية واليسارية والثورية.

ففى حين تمسكت القوى الإسلامية بخيار عدم إطالة المرحلة الانتقالية، وانتخاب مجلس الشعب والشورى ورئيس الجمهورية، وقيام جمعية تأسيسية منتخبة من البرلمان بوضع الدستور، أبدت القوى الليبرالية واليسارية والثورية مخاوفها من هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على البرلمان، وعودة الحزب الوطنى المنحل، ومن ثم طالبت بتمديد الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية إلى ما بعد إقرار دستور جديد، على أن يتولى السلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو مجلس رئاسى مدنى يضم ثلاثة من المدنيين واثنين من العسكريين.

وفى إطار حسم الإرادة الشعبية لخيار الانتخابات أولاً، أجريت انتخابات مجلس الشعب، فحصل حزب الحرية والعدالة على نحو ٤٧٪ من مقاعد المجلس، وحصل حزب النور على ما يزيد على ٢٥٪ مقابل ٢٨٪ فقط للأحزاب الليبرالية واليسارية والمستقلين وفلول الحزب الوطنى المنحل . الأمر الذى واكبه اندلاع سلسلة من أعمال العنف تمثلت فى أحداث مسرح البالون، وماسبيرو، ومحمد محمود، ومجلس الوزراء، وإستاد بور سعيد، والعباسية.

وهكذا، برزت إشكاليات استدعاء الشرعية الثورية والشرعية الدستورية وتوظيفهما فى تحقيق المصالح السياسية للقوى المتصارعة، حيث تمسكت القوى الإسلامية بالشرعية الدستورية بعد فوزها بغالبية البرلمان، وأثناء توافقها مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم عادت لتستدعى الشرعية الثورية عندما طرحت وثيقة المبادئ فوق الدستورية فى ١٨ نوفمبر عام ٢٠١١ وعلى الجانب الآخر تمترست القوى الليبرالية واليسارية والثورية بالشرعية الثورية بعد تراجع حصتها فى البرلمان، وخلال فترة التقارب بين الإخوان والمجلس العسكرى، ثم عادت لتستدعى الشرعية الدستورية والقانونية من خلال تحريك الدعاوى القضائية لحل مجلسى الشعب الشورى والجمعيتين التأسيسيتين الأولى والثانية.

ويقارن طارق البشرى بين حالتى الحراك الشعبى فى ١٨ و١٩ نوفمبر عام ٢٠١١ حيث كانت الحركة الأولى التى قادتها القوى الإسلامية فى ١٨نوفمبر نظامية ذات هدف محدد وهو إسقاط وثيقة المبادئ الدستورية وكانت محاطة بتأييد شعبى كثيف، وكانت القوى التنظيمية بها ذات هيمنة وفاعلية نظامية مكتسبة من السيطرة على الحراك الشعبى الواسع فى تجمعه وفى إنهائه وفى الإلتزام بالهدف دون سقوط مصاب واحد. أما الحراك الثانى فى ١٩ نوفمبر، واستمر نحو خمسة أيام، فقد شمل قوى منظمة من أحزاب وتنظيمات وائتلافات ناشئة، ولم يكن أى من هذه التنظيمات ذات سيطرة على الحركة، وكان يغيب عنها الهدف السياسى. وبدا ما يجمع الناس أكثر هو عنف السلطة فى التعامل والاحتجاج على هذا العنف، ومن ثم كان حرص المتظاهرين على بلوغ مبنى وزارة الداخلية لإلحاق الضرر به، الأمر الذى لا يدل على التلقائية فقط، ولكن يكشف

عن فكر يستهدف انفلات السلطة وتفكيك المجتمع والدولة وافتقادها وجودها المعنوى والمؤسسى[١٨]

وتتعدد الأمثلة التاريخية التى تثير الانتباه حول ما يدبر لإجهاض الثورة، واستغلال الحركات التلقائية التى يكون الجانب التنظيمى فيها أضعف وأعجز من الزخم الشعبى الحادث. إن أعداء الثورات لا يتركون الثورات تكمل تحقيق أهدافها، وهم فى سعيهم إلى الانتكاس بالأوضاع التى خلعتهم أو تهدد بخلعهم الوشيك، يلجأون إلى كل الوسائل الشريرة التى تمكنهم من هزيمة القوى الثورية[١٩]

وفى إطار الزخم السياسى الصاخب، اعتمدت قوى سياسية جديدة لم تنشئ بعد تنظيماتها السياسية ذات الانضباط الحركى على التجييش والحماسة لتحرك بذلك جمهوراً نشواناً بالنصر ولا يملك روابط تنظيمية تضبطه. ثم كانت هناك مجموعات وجمعيات ممولة من الخارج تتدخل فى هذا الزخام وتستغل عدم وجود حراك شعبى منضبط ومنظم فى استبقاء العشوائية والتلقائية ليهز بنيان المجتمع ومؤسساته ودولته، يدلنا على ذلك إعلان السفيرة الأمريكية فى لقائها مع لجنة الكونجرس الأمريكى أن الولايات المتحدة أنفقت بمصر ٤٠ مليون دولار منذ قيام الثورة، وذكرت مصادر أمريكية أخرى أن الإنفاق قد بلغ ٦٥ مليون دولار، ووفق مصادر أخرى بلغ ٢٠٠ مليون دولار [٢٠]

ويلاحظ السعى لتفكيك الدولة وإسقاطها من خلال استهداف مبانى وزارة الداخلية، ومجلس الوزراء، ووزارة الدفاع، وقصر الاتحادية، والمحكمة الدستورية العليا، ومدينة الإنتاج الإعلامى، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، ودار القضاء العالى، والمجمع العلمى، ومجلس الشعب والشورى، ومقار الأحزاب والصحف، ودواوين بعض المحافظات، ومديريات الأمن، وأقسام الشرطة.

ولعل مما ساعد على تهيئة الأجواء لحالتى الاستقطاب والعنف، وممارسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة التى اتسمت بضعف الخبرة السياسية، والرغبة فى احتواء الحراك الثورى، والسعى لتمرير وضعية خاصة للجيش فى الدستور الجديد، والمناورة بتحالفات مرحلية تارة مع القوى الإسلامية وتارة أخرى مع القوى الليبرالية واليسارية. كما برزت ممارسات جماعة الأخوات المسلمين بعد فوزها فى الانتخابات التشريعية والرئاسية والتى سعت للهيمنة والاستحواذ وتهميش القوى السياسية المدنية، غير مدركة أن القوة السياسية لا تحسب بحجم التأييد الشعبى فقط، وإنما تستند لمصادر أخرى تتمثل فى القدرات التأثيرية للمؤسسة العسكرية، والسلطة القضائية، وأجهزة الإعلام، ورجال الأعمال.

لقد أخطأ حزب الحرية والعدالة بمحاولته استخدام السلطة التشريعية لا للصالح الوطنى العام، ولكن للصالح الذاتى لحزبه ودعماً لمرشحه فى الانتخابات الرئاسية، من خلال التلويح بتمرير قانون لإعادة تشكيل المحكمة الدستورية العليا، الأمر الذى مثل انحرافاً فى استخدام السلطة التشريعية لا يعادله انحراف آخر، وتهديد لاستقلالية السلطة القضائية[٢١]

ويمكن القول أن الصراع السياسى بين القوى الإسلامية والقوى الليبرالية واليسارية والثورية قد تطور من صراح حدود إلى صراع وجود، بعد نجاح الرئيس محمد مرسى فى إنهاء الدور السياسى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتوصل لهدنة بين إسرائيل وحركة حماس الفلسطينية، وتراجعه عن إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وسعيه لتحصين قراراته عبر ثلاثة إعلانات دستورية خلال أغسطس ونوفمبر وديسمبر ٢٠١٢ م.

وتجسدت رغبة كل طرف فى إقصاء الآخر وإخراجه من الساحة السياسية، فى الدعوة لما سمى بثورة ٢٤ أغسطس ٢٠١٢ التى أخفقت فى الحشد الجماهيرى، وعجلت برحيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم ما سمى بثورة إنقاذ الثورة أو الثورة الثانية فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ والتى نجحت فى تشكيل أول تحالف سياسى معارض سمى بجبهة الإنقاذ الوطنى، كما نجحت فى تحقيق حشد جماهيرى غير مسبوق وغير متوقع مقارنة بالفعاليات المناهضة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بمحدودية حجمها وتأثيرها.

وفى غمرة الصراع السياسى، تورطت جبهة الإنقاذ فى الدعوى لتدخل الجيش لإنهاء الصراع، والتحالف مع فلول الحزب الوطنى المنحل، والتدخل الأمريكى الأوروبى. كما تورطت القوى الإسلامية فى إقحام الهوية الدينية فى الصراع السياسى والمزاوجة بين الشرعية والشرعية، والتحريض على فض الاعتصام أمام قصر الاتحادية بالقوة، وحصار المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامى.

ودخلت الكنيسة الأرثوذكية بدورها حلبة التسييس، وأصبحت طرفاً فى حالة الاستقطاب السياسى، من خلال

انسحابها من الجمعية التأسيسية، بعد توقيع ممثليها على المادة المتعلقة بالشريعة الإسلامية وتفسيرها، ثم رفضها لمسودة الدستور، والمشاركة الملحوظة فى مظاهرات الاتحادية التى بالغت دوائر جماعة الإخوان المسلمين فى تقدير نسبة مشاركتها بما يقارب الـ ٦٠٪ .

وظهر القضاء طرفاً فى الساحة السياسية، ملوحاً بحل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى وإعادة العمل بالإعلان الدستورى المكمل والصادر فى ١٧ يونيو عام ٢٠١٢ ثم معلقاً للعمل فى المحاكم والنيابات، ومقاطعاً للإشراف على الاستفتاء على الدستور، الأمر الذى أحدث انقساماً فى صفوف القضاة، حيث تحولت الرموز الممثلة لاستقلال القضاء خلال عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لعناصر دعم ومساندة وتبرير لمن هم فى السلطة السياسية، فى حين تحولت الرموز المناهضة لتيار الاستقلال والتى كانت محسوبة على النظام السابق لعناصر ثورية تحرض على الإضراب والمقاطعة والاعتصام، بل تسوغ إزاحة النائب العام من منصبه عبر أدوات الضغط والإكراه.

مصادر الشرعية بعد ثورة ٢٥ يناير:

نظراً لأن النظام السياسى الجديد التى أفرزته ثورة ٢٥ يناير لا يزال فى طور التكوين والتخليق. ونظراً لأن ملامح هذا النظام الجديد وتوازناته ستحدد عبر الصراع السياسى الذى يجرى حالياً بين القوى الإسلامية والقوى الليبرالية واليسارية والثورة يمكن القول أن مصادر الشرعية السياسية فى مصر بعد ثورة 25يناير قد تعددت فى إطار امتداد الفترة الانتقالية، وفى غمرة الصراع السياسى على النحو التالى:-

الشرعية الثورية المتمثلة فى ثورة ٢٥ يناير بتفردها وخصوصيتها سواء فى مسار تطورها، أو تعدد القوى المشاركة فيها، أو غياب القيادة الفردية أو المؤسسية، أو أهدافها التى اختزلت فى شعارات الثوار "حرية.. خبز .. كرامة إنسانية.. عدالة اجتماعية".

وفى إطار الخبرة التاريخية لثورتى ١٩١٩ و٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعدم اكتمال الثورة أو تحقيق أهدافها، سيظل الفعل الثورى أو الثورة ذاتها مصدراً رئيسياً للشرعية لفترة طويلة. فالقوى التى وصلت لسدة الحكم بحاجة للشرعية الثورية لتعزيز شرعيتها ودعم ممارساتها، والقوى التى لم تقبل بالنظام السياسى الجديد التى أفرزته المرحلة الانتقالية بصراعاتها وتعقيداتها بحاجة للحراك الثورى لتصحيح مسيرة الثورة، واستعادة التوازن السياسى، والحصول على حقها فى توزيع السلطة السياسية الجديدة.

ب- الشرعية الدستورية والمتمثلة فى الشرعية العقلانية القانونية والدستورية التى أفرزتها المرحلة الانتقالية بعد قرابة عامين من اندلاع الثورة. وتقوم تلك الشرعية على ثلاثة عناصر أساسية هى:

١- الدستور والذى جاء نتاج جمعية تأسيسية غالبيتها من قوى الإسلام السياسى، وخطى بتأييد ٦٣,٨٪ ورفض ٣٦,٢٪ الأمر الذى يلقى بظلاله على أزمة الشرعية.

٢- التمثيل النيابى والمتمثل فى المؤسسات التى أفرزتها الانتخابات التشريعية والرئاسية، وأسفرت عن فوز قوى الإسلام السياسى بغالبية مقاعد مجلس الشعب والشورى، وفوز مرشح حزب الحرية والعدالة فى الانتخابات الرئاسية . ورغم تراجع نسبة التأييد لتلك القوى عبر خمسة انتخابات واستفتاءات من ٧٢٪ إلى ٦٣,٨٪ إلا أن تلك المؤسسات لا تزال تحظى بقبول الأغلبية، وإن كانت تواجه رفضاً من جانب قطاع غير محدود من القوى الليبرالية واليسارية والثورية، التى ترى أن النظام السياسى الجديد بمثابة إعادة إنتاج للنظام السابق قبل ثورة 25يناير بهيمنته واستحواذه على المؤسسات السياسية وأجهزة الدولة.

٣- عنصر الإنجاز الذى يسهم فى تكريس الشرعية السياسية من خلال الإنجازات المتوقعة من النظام السياسى الجديد عبر ثلاثة مسارات رئيسية هى: القصاص العادل لشهداء الثورة وتوفير الحماية للمتظاهرين والمعتصمين فى حراكهم الثورى المستمر، والتصدى للفساد واستعادة المال العام المنهوب عبر عقود ثلاثة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن المبكر تقييم حجم الإنجاز فى إطار مرحلة انتقالية اتسمت بأحداث العنف السياسى، وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والأمنى، وتردى الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذى يلقى بظلاله على أزمة الشرعية السياسية، ويستدعى الشرعية الثورية لتصحيح وتسريع خطى الثورة واستكمال تحقيق أهدافها.

جـ- الشرعية الدينية أو التسويغ الدينى للشرعية السياسية: وقد برز ذلك بوضوح فى شعارات قوى الإسلام والسياسى فى المليونيات والانتخابات، وفى صياغة الدستور، وفى طبيعة التحالف بين جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعة

الإسلامية وتنظيم الجهاد وبعض الحركات الإسلامية الراديكالية الجديدة ومنها حركة حازمون. ولعل التداخل بين الدين ولادولة يمثل جوهر الصراع السياسى، وإحدى الأزمات الفرعية للشرعية السياسية، حيث تسعى قوى الإسلام السياسى لإنتاج مجال سياسى تمارس فيه السياسة وفق الأدلة القطعية والقواعد الأصولية الفقهية للشرعية الإسلامية ((22 فى حين تسعى القوى الليبرالية واليسارية والثورية إلى إنتاج مجال سياسى عصرى تمارس فيه السياسة بقواعدها المدنية فى إطار المواطنة والفصل بين الدين والدولة.

مظاهر أزمة الشرعية بعد ثورة ٢٥ يناير:

يمكن أن نجمل مظاهر أزمة الشرعية السياسية فى مصر بعد ثورة 25يناير على النحو التالى:

انخفاض مستوى المؤسسات السياسية: حيث يتمثل ذلك فى صراع السياسى وحالة الانقسام السياسى التى ترتبت على إقرار الدستور بغالبية ٦٣,٨٪ الأمر الذى أدى لشيوع انطباع بأن الدستور الجديد لم يحظ بتوافق شعبى.

وتتوقف انفراجة المشكلة الدستورية على مدى التزام مؤسسة الرئاسة بتقديم وثيقة لمجلس النواب الجديد لتعديل المواد الدستورية التى أوصت بها جلسات الحوار الوطنى.

كما تمثلت أزمة الشرعية فى عدم الرضا والقبول بنتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية الاستثناءات، تارة بدعوى انخفاض نسبة التصويت وتارة أخرى بالتشكيك فى نزاهة الانتخابات.

وامتد عدم القبول ليشمل المؤسسات السياسية التى أفرزتها تلك الانتخابات، وما صدر عنها من مخرجات سياسية. بمجلس الشعب الذى تم حله بحكم المحكمة الدستورية العليا، وتم تصويره على أنه برلمان لا يعبر عن الثورة وأهدافها، ويمهد لهيمنة الإخوان على أجهزة الدولة، وغير قادر على التكيف ومواجهة متطلبات الثورة، وأداؤه يعكس غلبة التطرف الدينى. ومجلس الشورى لا يمثل سوى ٧٪ من الناخبين، وغير مؤهل للتشريع فى غيبة مجلس النواب، ومجلس معنى بتقليص الحريات وفرض هيمنة الأخوان على المؤسسات الصحفية القومية. أما مؤسسة الرئاسة فتم تقييمها من جانب التيار السياسى والإعلامى المناهض على أنها لا تمثل جموع المصريين، وأن ما يصدر عنها من مخرجات سياسية يحقق مصالح فصيل سياسى، وأنها تنفرد بالسلطة التنفيذية والتشريعية، وتتغول على السلطة القضائية بتحصين قراراتها وفق ثلاثة إعلانات دستورية.

ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسى: حيث تمثل ذلك فى هشاشة الوضع الأمنى، وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وحالة الانقسام السياسى، واستمرارية الحراك الثورى غير المنظم الذى يخلف فى الغالب شهداء ومصابين، وعجز النظام السياسى الجديد عن إثبات فاعليته من خلال إنجازات ملموسة فى مسارات القصاص للشهداء والتصدى للفساد والعدالة الاجتماعية.

ج- إنحسار مكانة السلطة وهيبتها : ففى إطار استمرارية الحراك الثورى خلال تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة للسلطة الانتقالية، تبدلت الشعارات المؤيدة للجيش من "الجيش والشعب إيد واحدة" إلى "يسقط حكم العسكر" غير أن إنهاء دور الجيش فى الحياة السياسية لم يتم بفعل الحراك الثورى، وإنما جاء بتدبير محكم لمؤسسة الرئاسة، ووفق الإعلان الدستورى الصادر فى ١١ أغسطس عام ٢٠١٢ .

ولم يدم الوفاق طويلاً بين القوى الليبرالية واليسارية والثورية ومؤسسة الرئاسة، حيث بدأ الخلاف نتيجة تراجع مؤسسة الرئاسة عن إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وتحول الخلاف إلى صراع سياسى فى أعقاب الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ٢٠١٢ حيث تجدد الحراك الثورى فى ميدان التحرير، وميادين بعض المحافظات، وتجدد شعار المطالبة بإسقاط النظام فى إطار تزايد الحشود الشعبية المشاركة فى التظاهر أمام قصر الاتحادية، وسقوط عشرة شهداء أثناء فض اعتصام المتظاهرين.

وعلى الرغم من صعوبة تكرار سيناريو ٢٥ يناير مع نظام سياسى اكتسب شرعيته من انتخابات نزيهة، ودستور حاز تأييد ما يقرب من ثلثى الناخبين، والحشد الجماهيرى لقوى الإسلام السياسى، واقتراب تشكيل وانتخاب مجلس النواب وتأليف حكومة تمثل الأكثرية. فإنه من المستبعد تراجع الحراك الثورى، والرهان على خيار الشرعية الثورية، حتى يتشكل نظام سياسى جديدة يحقق الحد الأدنى من التوازن بين القوى السياسية ويزاوج بين الشرعيتين الثورية والدستورية، الأمر الذى يصعب تحديد مداه الزمنى.

المداخل النظرية لتفسير أزمة الشرعية فى إطار التحول

الديمقراطى:

يمكن فرز أنماط الصراعات الداخلية فى مصر عبر ثلاثة أشكال بارزة[٢٣]

صراعات مرتبطة بتقسيم السلطة الثروة: ففى مصر تحاول القوى الإسلامية بشقيها الإخوانية والسلفية بعد الثورة تأمين أكبر قدر من السلطة بعد عقود من الحرمان لا سيما مع خلل فى موازين القوى بين الإسلاميين والتيارات السياسية الأخرى.

صراعات مرتبطة بشيكات المصالح الاجتماعية والاقتصادية: ففى مصر ثمة صراع دائر على توطيد المصالح الاقتصادية بين رجال الأعمال المنتمين للقوى المهيمنة على الحكم بعد الثورة ونظرائهم فى النظام السابق. كما أن العسكريين يسعون لتعزيز مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من إنهاء الرئيس مرسى لدور المجلس العسكرى. بينما الفئات البيروقراطية والعمالية وشرائح الطبقة الوسطى حرصت على الضغط من خلال المظاهر الفئوية لزيادة امتيازاتها.

صراعات مرتبطة بانتماءات أولية: وفى هذا الإطار تبرز مساعى الأقباط والنوبيين وبدو سيناء والقبائل العربية لاستعادة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتعهد المداخل النظرية المفسرة لأزمة الشرعية السياسية والصراعات الداخلية فى إطار التحول الديمقراطى فى أعقاب الثورات، ويمكن أن نجملها على النحو التالى [٢٤]

المدخل السوسيولوجى: حيث يرتبط الصراع بالمحيط الاجتماعى للفرد والجماعة المتصارعة. وطبقا لهذا المدخل يحدث الصراع نتيجة غياب الانسجام والتوازن والنظام والاجتماع فى محيط اجتماعى معين، وعدم الرضا حول الموارد المادية التى تمثل السلطة والدخل أو تعبيراً عن مصالح ترتبط بأصول دينية أو أثنيه.

ويبرز فى إطار هذا المدخل نظريتين:-

النظرية البنيوية ويتم التحول الديمقراطى فيها من خلال تفاعل البنى الاجتماعية المتغيرة للقوى والسلطة.

ب- نظرية النخبة: ويتم التحول الديمقراطى نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالتحول الديمقراطى، وتسعى جاهدة لتطبيق أفكارها، وهدم البناء السياسى القديم.

٢- المدخل السيكولوجى: وينظر للصراع على أنه تعبير عن دوافع ونزعات الإنسان للتصارع والتسلط، حيث يبرز دور الحرمان والظلم والإحباط وعدم إشباع الاحتياجات الأساسية.

ويبرز فى هذا الإطار نظريتين هما:-

نظرية الإحباط : حيث يحدث التغيير السياسى والاجتماعى نتيجة للإحباط.

ب- سيكولوجيا الجماهير: لكل شعب سيكولوجيا التى تتطور لتخلق لديه نمط من السلوك السياسى والاجتماعى.

٣- المدخل الاقتصادى: حيث توجد علاقة وثيقة تربط بين التحول الاقتصادى والاجتماعى وظهور الكبت والحرمان اللذين يؤديان إلى الفعل الاجتماعى. والتنظيمات الوسيطة هى عصب الفعل الجماعى، والفاعلون الجماعيون أناس عقلانيون يتصرفون انطلاقاً من حسابات دقيقة.

٤- مدخل الهوية: وفى هذا الإطار بدأ الانتماء للهوية الدينية لقوى الإسلام السياسى يرتبط بالحصول على منافع سياسية معينة مما خلق صدامات مع قوى أخرى. كما أن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية تجعل المسيحيين يتمترسون حول هوياتهم الدينية.

٥- المدخل الفوضوى: ومن أبرز دعاة المدخل كل من يريدون وكرويوتكن حيث ذهبا إلى أن الثورة تحاول تحقيق العدالة بواسطة القوة، ولكن الذى يحدث فعلياً هو أن يحل استبداد محل آخر، ومع ذلك فإن كل ثورة مهما تفككت وأصابها الإفلاس، تدخل على المجتمع قدراً معيناً من العدالة، ومن شأن العدالة الجزئية والإنجازات الجزئية أن تفضى فى النهاية إلى انتصار العدالة.

٦- المدخل الإيكولوجى: ويبرز فى هذا المدخل اتجاهان:

أ- الاتجاه الجيوبولوتيكى: حيث يركز هذا الاتجاه على أن النزاعات الخارجية تؤدى إلى تأجيل التحول الديمقراطى والتغيير السياسى والاجتماعى.

ب- الاتجاه الأيكولوجى: فالدول النهرية مثل مصر وسوريا والعراق تملك قابلية للاستبداد، وتبرز فيها ثقافة الخضوع والأبوية أما الدول المطرية مثل الجزائر فتبدو أكثر قابلية للتغيير السياسى والاجتماعى.

٧- المدخل الانتقالى: حيث تمر الدول بخمس مراحل هى مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، ومرحلة الصراع السياسى غير الحاسم، ومرحلة القرار، ومرحلة التعدد. وطبقاً لهذا المدخل فإن النخبة هى مصدر عملية التحول الديمقراطى.

٨- نظرية السلام الاجتماعى: حيث يتم حل النزاعات والصراعات الداخلية بطريقة سلمية من خلال:

- التمثيل الديمقراطى.
- التزام ايديولوجى بحقوق الإنسان
- الترابط العابر للحدود الوطنية٩- المدخل الأركيولوجى:

فالتحليل الأركيولوجى لخطاب الاستبداد يوضح أن النظام الحاكم يحاول تجييش كل آلياته من أجل تسييد الصمت باعتباره آلية واستراتيجية لصيرورة التسلط والحكم. ومن ثم فإن خطاب الاستبداد فى مقابل خطاب الاحتجاج يجعل من اللغة سلاحاً سواء فى الإيصال أو التبليغ أو التكييف، وهو ما يفرض فهم آليات تطويع الأجساد، وقدرة الآخر على الإفلات من ذلك، ناهيك عن المكنة فى كسر حاجز الصمت.

١٠- مدخل اللاحركات الاجتماعية Social Non- Movement[٢٥] طور هذا المدخل عالم الاجتماع السياسى الإيرانى آصف بيان باعتباره الأكثر تعبيراً والأكثر قدرة على تحليل ما تشهده الدول العربية من حراك سياسى. ويعد هذا المدخل من المحاولات الجادة فى دراسة وتحليل توجهات الشارع وتفضيلاته، ولكنه من المداخل التى لم تتم دراستها بصورة معمقة بعد واختبار مقولاته.

ويقصد باللاحركات الاجتماعية الأنشطة الجماعية التى يقوم بها فاعلون غير جمعيين Collective acors – Non وتتسم تلك الأنشطة بأربع سمات رئيسية: تتمثل السمة الأولى فى أنها عبارة عن ممارسات يشترك فى القيام بها أعداد كبيرة من البشر العاديين دون اتفاق فيما بينهم. وتتعلق السمة الثانية بأنه ينتج عن تشابه ممارساتهم تغييراً اجتماعياً. وتنصرف السمة الثالثة إلى أنه نادراً ما يتحكم فى أنشطتهم أيديولوجية معينة. أما السمة الرابعة فتتعلق بعدم وجود قيادات أو منظمات معروفة، فهؤلاء الفاعلون يعلمون بصورة تلقائية، ويبدأ تحركهم برد فعل فردى يتسم بالعفوية فى تعاطيه مع متغيرات الواقع.

ويحدد آصف بيان ثلاث ديناميكيات تعمل بمقتضاها اللاحركات الاجتماعية: تتمثل الديناميكية الأولى فى الزحف البطيء Quiet Encroochament حيث يتضمن النشاط مخالفة هادئة للقانون أى لا ينطوى التحرك على استخدام العنف، ويستمد شرعيته من جماعية السلوك. ومن الأمثلة على ذلك حركة ٦ أبريل ونجاحها فى استخدام القضاء الإلكترونى فى حملتها لمواجهة القمع السياسى والركود الاقتصادى والمحسوبية.

وتتمثل الديناميكية الثانية فى الشبكات السلبية التى تأخذ صورتين هما: التواصل الفورى وحالة الجماعات المشتتة. أما الديناميكية الثالثة فتتمثل فى فمن الحضور The Art Presence وترتبط بمدى الشجاعة والإبداع الذى يمكن أن تتحلى به هذه اللاحركات فى تأكيد إرادتها الجمعية، وذلك من خلال الاستفادة من كل ما هو متاح من إمكانيات فى اكتشاف مساحات جديدة يمكنها من أن تكون مسموعة ومرئية ويمكن الشعور بها والاعتراف بها.

وطبقاً لمدخل اللاحركات الاجتماعية، فإن الأنظمة الاستبدادية قد تكون قادرة على قمع الحركات المنظمة ومقاومة الصمت الجماعى، لكن تظل قدرتها محدودة فيما يتعلق بقمع المجتمع بأكمله أى جماهير المواطنين العاديين فى حياتهم اليومية. فالتحدى فى هذه الحالة يكون موجهاً للقيم والقواعد والمؤسسات التى يتشكل منها نسيج المجتمع ككل. وأهمية هذه اللاحركات لا تكمن فى تحدى السلطة الرئيسية (نظام الدولة) بصورة مباشرة وإنما من خلال توليد وضع جديد على أرض الواقع. وهذه اللاحركات تستطيع تقويض أركان نظام الدولة، لكن تظل قدراتها على بناء نظام جديد غائبة.

وتستخدم هذه الجماعات تكنولوجيا المعلومات الجديدة ، وبوجه خاص الشبكات الاجتماعية لتجاوز قيد الحيز المادى، من خلال ربط الأفراد عبر الإنترنت، ومن ثم إتاحة فرصة لبناء كل من الشبكات السلبية النشطة.

وتبرز فى هذا الإطار فى مصر مئات الحركات والائتلافات التى تشكلت إبان وفى أعقاب ثورة ٢٥ يناير والتى أسهمت ممارساتها فى إطالة أمد المرحلة الانتقالية.

١١- مدخل المجال العام Public Sphere[٢٦]: والمجال العام مساحة للحياة الاجتماعية تضم عدداً من الأفراد تجمعهم خصائص واهتمامات مشتركة، وتتم مناقشة القضايا التى يهتمون بها الأمر الذى يتيح لكل الأفراد فرصة المشاركة ومن ثم ظهور العقل التواصلى الذى يؤدى إلى الوصول إلى توافق على المعانى والمفاهيم السياسية وحلول لتنازع المصالح.

وهناك ثلاثة امتدادات للمجال العام:

أ- يتمثل النمط الأول فى القضاء الإعلامى الذى صار طريقاً سريعاً تتسابق فيه الأفكار، بحيث أصبح الشارع السياسى مرئياً وعربياً وليس قطرياً محدوداً، أى أن المواطن العربى أصبح يتابع قضاياه ويتعرف على شخوصه والأهم أنه يتواصل معها.

ب- النمط الثانى ويتمثل فى القضاء الإلكترونى الذى أتاح لقطاعات واسعة من الشباب الخروج من أسر المعلوم، واحتكار المعلومات ليتغير ويغير المستقر من ثقافة سياسية، ويتأثر بما أتاحه تبادل الأخبار والخبرات فى تنظيم الفعل الاحتجاجى المتنامى.

ج- النمط الثالث ويتمثل فى تحول الساحة المكانية لساحة ومساحة وأمكنة للفعل السياسى الاحتجاجى الثورى، حيث أصبحت الميادين والأرصفة والساحات العامة وأسفلت الطريق ساحة للصدام بين النظام والناس.

ويعتمد التعبير عن الفعل السياسى فى المجال العام على اللانظامية Asymmetry واللحظة التلقائية Temporal spon-taneity ويتحدد التفاعل الآنى عند اتخاذ القرار بالمشاركة والفعل الاجتماعى من خلال الانتقائية فى صيغة الفعل ودرجته.

ويتضح من استعراض المداخل النظرية السابقة، أنه باستثناء مدخلى المجال العام واللاحركات الاجتماعية يغيب البعد الإعلامى كمتغير مؤثر فى الفعل الجمعى فى إطار الحراك الثورى الأمر الذى يطرح التساؤل حول دور الإعلام فى إدارة الصراع السياسى ومعالجة أزمة الشرعية السياسية فى مرحلة التحول بعد الثورة، ومن ثم تستهدف هذه الدراسة استكشاف الأطر والعلاقات النظرية المتعلقة بالصراع السياسى وأزمة الشرعية والتفاعل بين الحراك الإعلامى والحراك الثورى. كما تسعى لمناقشة محددات تبنى إطار نظرى ملائم لتفسير دور الإعلام فى مراحل التحول بعد الثورات.

نخلص مما سبق إلى أن أزمة الشرعية السياسية فى مصر بعد ثورة ٢٥يناير ترتبط فى الأساس بطبيعة وتطور الصراعات الداخلية الدائرة بين القوى الإسلامية والقوى الليبرالية واليسارية والثورية حول تقاسم السلطة أو الثروة. كما ترتبط بالصراع حول هوية الدولة بين قوى تسعى لتأكيد المرجعية الدينية لدولة مدنية حديثة وقوى تخشى من قيام دولة دينية تستبدل الاستبداد العسكرى باستبداد دينى.

وعلى الرغم من أهمية المداخل السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية والفوضوية فى تفسير أبعاد الصراعات الداخلية فى مصر، والتى سوف تحسم فى نهاية الأمر الشرعية السياسية الجديدة فى أعقاب ثورة ٢٥يناير، إلا أن تلك المداخل أغفلت أهمية المدخل الإعلامى الذى برز بشكل متعاظم فى إطار ثورات الربيع العربى فى مصر وتونس واليمن وليبيا، فلم يعد الإعلام قوة قادرة ليس فقط على تحريك الجماهير وتحريضها على المقاومة والعصيان والثورة، وإنما على تفعيل التحول الديمقراطى، وإدارة الصراع السياسى والاجتماعى بغية التوصل إلى حد أدنى من الإجماع حول شرعية ومقومات الدولة الجديدة بعد الثورة.

مفهوم الشرعية الإعلامية ومصادرها:

لعل السؤال الذى يتبادر للذهن عند محاولة صياغة مفهوم لما يسمى بالشرعية الإعلامية Mass Media Legitimacy هو: هل بوسع وسائل الإعلام أن تكون سلطة ناقدة ورقيبه على السلطات والمؤسسات المنتخبة (الرئاسية -البرلمان -الحكومة) وهى غير منتخبة. وبعبارة أخرى هل بوسعها أن تكون وسيلة منتجة للقيم؟

ولعل الإجابة البديهية هى: لا يمكن أن تقوم وسال الإعلام بهذا الدور، إلا إذا التزمت هى ذاتها بالقواعد والمعايير التى تريد أن تلزم بها السلطات والمؤسسات والمجتمعات والفئات، فليس من المنطقى أن تساؤل المؤسسات على ديمقراطيتها وشفافيتها وهى تعوزها الديمقراطية والشفافية. وليس مقبولاً أن تدافع عن الحقوق والحريات وفى الوقت ذاته تطالب باستثناء العاملين فيها من المساءلة من انتهاكهم لحقوق الآخرين وحرياتهم، بل ليس من المتصور أن تضفى الشرعية وسحبها وفى الوقت ذاته تفتقد مصادرها.

وفى هذا الإطار، يمكننا أن نقترح المفهوم التالى للشرعية الإعلامية، قدرة النظام الإعلامى على تمثيل واستيعاب كافة القوى والتيارات السياسية والاجتماعية وكفاءته فى إدارة الحوار والتوافق على إطار قيمى عام لحكم الدولة والمجتمع على نحو يكفل إدارة الصراعات الداخلية بشكل سلمى.

وتتمثل مصادر الشرعية الإعلامية فى إطار هذا المفهوم على النحو التالى:

شفافية التمويل والهوية والسياسة الإعلامية: بمعنى أن تكون مصادر تمويل المؤسسة الإعلامية معلنة وهويتها وسياساتها محددة وواضحة على نحو يساعد فى تفسير مواقفها وممارساتها ومساءلتها عند عدم الإلتزام والتحول من سياسة إلى أخرى.

التعددية الإعلامية: أى القبول بقواعد التعددية السياسية والثقافية السياسية والثقافية والاجتماعية فى الممارسة

الإعلامية دون استبعاد أو إقصاء أو تمييز أو تهميش.

استقلالية القرار الإعلامى والفصل بين الملكية والإدارة سواء كان ذلك فى إطار ملكية الدولة أو الحزب أو شركة مساهمة أو فرد.

المهنية: بمعنى الإلتزام بالقيم والمعايير المهنية فى التغطية الإخبارية والمعالجة الإعلامية للقضايا والمشكلات والأزمات.

المسئولية الاجتماعية: أى ممارسة حرية الإعلام فى إطار الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية ومراعاة المصلحة القومية العليا والأمن القومى والأديان والنظام العام وقيم المجتمع.

المصداقية الإعلامية: حيث تسهم المصداقية فى الارتقاء بالوعى السياسى والاجتماعى، وتعزيز القدرة على التعبير عن الرأى وإصدار أحكام وتقسيمات للقضايا والأحداث والمؤسسات والشخصيات.

دور الإعلام فى معالجة أزمة الشرعية السياسية:

بوسع وسائل الإعلام أن تسهم فى دعم شرعية النظام السياسى وتضييق الفجوة بين السلطة والجماهير. وبوسعها أيضاً أن تسهم فى تهديد الاستقرار السياسى والاجتماعى على نحو يعمق أزمة الشرعية السياسية.

ويتمثل الدور الإيجابى المفترض لوسائل الإعلام على النحو التالى(٢٧)

١- إضفاء الشرعية على النظام السياسى وقواعد اللعبة السياسية من خلال التقريب بين أهداف السلطة وأهداف الجماهير، وتقليل حدة التناقضات القائمة بين السلطة والجماهير.

٢- تعمل وسائل الإعلام ومؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية كوكلاء للسيطرة السياسية فى المجتمع، حيث تعمل على تقوية وتدعيم البنية الأساسية للمجتمع والحفاظ على الأيديولوجية السائدة، الأمر الذى من شأنه تدعيم شرعية النظام السياسى.

٣- المساهمة فى الحفاظ على الاستقرار السياسى والاجتماعى من خلال تبنى وتقديم البرامج والأفكار ذات التوجهات الإصلاحية وتجاهل وجهات نظر الجماعات المتطرفة.

أما الدور السلبى لوسائل الإعلام فنجمله على النحو التالى(٢٨)

١- تزويد الجماهير بأفكار وبرامج مضادة للاستقرار السياسى والاجتماعى.

٢- إثارة المخاوف من أى بدائل لنظام الحكم القائم .

٣- إسكات النقد والتستر على الفساد والاستبداد على نحو يوسع الفجوة بين الشرعية والممارسة، وبين السلطة والجماهير.

٤- تجاوز النقد لأهدافه من خلال تقديم الصورة كما لو كانت كلها سوداء، وتصوير الطريق على أنه مسدود.

إشاعة الوهم وإثارة التوقعات المتزايدة من خلال تقديم صورة مزيفة للواقع فى الوقت الذى تعجز فيه السلطة عن الوفاء بوعودها الكبيرة وإرضاء التوقعات المتزايدة للجماهير.

وينبغى مراعاة التمييز بين ما هو إيجابى وما هو سلبى فى تحديد ماهية الدور الذى تسهم به وسائل الإعلام فى معالجة أزمة الشرعية السياسية، فى إطار ما يعانيه المجتمع من اختلالات فى العلاقة بين مدخلات النظام السياسى، وقدرة مؤسسات النظام على تحويل واستيعاب هذه المدخلات فى شكل قرارات وسياسات. ففى إطار نظام تآكلت شرعيته السياسية قد تصبح الوظائف السلبية وظائف إيجابية، وفى إطار نظام سياسى جديد لم تتشكل شرعيته بعد، قد تتحول الوظائف الإيجابية لوظائف سلبية. ومن ثم فإن المعيار يتمثل فى طبيعة أزمة الشرعية مع التسليم بأن أزمة الإعلام تمثل أزمة فرعية لأزمة الشرعية السياسية.

الإعلام كأزمة فرعية لأزمة الشرعية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير:

إذا كان لعدد من الأقلام فى بعض الصحف الخاصة والحزبية، وفى مقدمتها صحف الشعب والعربى،والدستور وصوت الأمة، إضافة لبعض البرامج الحوارية فى الفضائيات الخاصة دور لا ينكر فى رفع سقف الحرية وتصاعد الخطاب الاجتماعى المقاوم لمؤسسة الرئاسة، فإن شبكات التواصل الاجتماعى على شبكة الإنترنت أسهمت بدور رئيسى فى التعبئة والحشد الإلكترونى، وتحويل المقاومة الافتراضية إلى فعل جماعى فى الشارع يوم الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ .

كان أول إعلان على صفحة "كلنا خالد سعيد" يوم ١٤ يناير فى أعقاب هروب الرئيس التونسى زين العابدين بن على، ونجاح الثورة التونسية، حيث تلخصت الدعوة فى سطرين "النهاردة يوم ١٤ يناير" يوم ٢٥ يناير هو عيد الشرطة يوم أجازة

رسمية لو نزلنا ١٠٠ ألف واحد فى القاهرة محدش حيقف قصادنا .. ياترى نقدر" .. وبمجرد الإعلان ارتفعت معدلات الاشتراك فيها من ٥٠٠ عضو جديد يومياً إلى أكثر من ثلاثة آلاف عضو، ثم وصل العدد إلى ٢٧٥ ألفاً يوم ١٨ يناير وبلغ المتوسط اليومى للتعليقات ١٥ ألف تعليق [٢٩]

ورداً على تلك الدعوة، بدأت اللجنة الإلكترونية للحزب الوطنى فى تنظيم حملة مضادة على الإنترنت مشيرة إلى أن الداعين للتظاهر مجموعة من البلطجية والمخربين. غير أن ذلك زاد الدعوة انتشاراً، بل انتشرت وثيقة تتضمن أسباب التظاهر، وسر اختيار اليوم، وأماكن المظاهرات، والهتافات الموحدة، وأرقام هواتف النشطاء المسئولين عن غرف العمليات لدعم المتظاهرين فى حالة القبض عليهم أو توجيههم لأماكن أخرى فى حالة تفريق المظاهرات [٣٠]

وفى صباح يوم ٢٨ يناير، قررت الحكومة قطع كل وسائل الاتصال، وتوقفت شركات المحمول الثلاث عن العمل وأيضاً كل شركاء الإنترنت، الأمر الذى أسهم بدوره فى زيادة الحشد والتعبئة. كما كانت صلاة الجمعة حدثاً مثالياً لحشد الجماهير، حيث كانت السبب الرئيسى لنجاح النشطاء، حيث كرس معظم أئمة المساجد خطبهم للحديث عن الفساد والإحباط ومقاومة الظلم والاستبداد، ومن ثم كانت المساجد نقطة انطلاقة للمتظاهرين للميادين الرئيسية فى القاهرة والإسكندرية والسويس والإسماعيلية والغربية [٣١]

وهكذا، أسهمت صحافة المواطن وشبكات التواصل الاجتماعى بدور عظيم فى توصيل أحداث ميدان التحرير ومختلف المحافظات للعالم. فعلى سبيل المثال كان لدى شبكة رصد ١٢ أدمن استمروا فى جمع الفيديوهات والصور والمعلومات عن المتظاهرين وسرعان ما أصبحت صفحتهم من المصادر الرئيسية للمعلومات عن الثورة، حيث انضم للصفحة أكثر من ٣٥٠ ألف عضو لمتابعة الأحداث لحظة بلحظة وهو الشىء الذى لا تستطيع وسائل الإعلام التقليدية أن توفره.

بالإضافة لذلك، كانت تغطية وسائل الإعلام الإقليمية العالمية مثل قناتى الجزيرة و CNN لأحداث الثورة بمثابة غطاء حماية للمتظاهرين [٣٢]

وهكذا، نجحت شبكات التواصل الاجتماعى فى إيقاظ الوعى وإثارة الغضب، وتحويله لفعل جماعى، والإفلات من حالة القمع والقهر وتطويع العقول والأجساد، بعد أن نجحت السلطة السياسية لسنوات فى استخدام التكنولوجيا (اللغة والصورة) كأداة للسيطرة الثقافية السياسية والاجتماعية من خلال الإيماء أو الاستدراج أو الإكراه وبث العجز والعزلة والغربة فى الجماهير الأمر الذى يفرض ضرورة الإنصات لشروط السلطة والاندماج فى نظامها وبث الإحساس بضعف الأنا وضياعها [٣٣]

وعلى الجانب الآخر، واجهت وسائل الإعلام التقليدية، وبوجه خاص الإعلام القومى الخاضع لسيطرة الدولة، إشكاليات التحول من مناهضة الثورة وتشويه صورتها، وتقديم المتظاهرين والثائرين على أنهم مجموعات من المتآمرين المنفذين لأجندات أجنبية، إلى دعم الثورة ومساندتها، وتقديم الثائرين والمتظاهرين على أنهم مجموعة من الشباب النقى الطاهر الذى كشف عجز المعارضة وفجر ثورة فريدة فى بدايتها ووسائلها وتطورات فعاليتها.

وفى إطار المناخ السياسى الجديد بتعقيداته وإشكالياته، تأرجحت الصحف القومية إضافة للتليفزيون الرسمى بين دعم السلطة الإنتقالية ممثلة فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتملق شباب الثورة وتبرير خروجهم عن التظاهر السلمى. فى حين كانت الفضائيات الخاصة أكثر حرية فى الحركة والمناورة، فجاءت مواقفها مثيرة للشك والتساؤل، حيث تراوحت بين التحريض والتبنى والدعم للحراك الثورى التلقائى فى الشارع والميادين، والدعم والمساندة للسلطة العسكرية، والدعم الخفى لأهداف الثورة المضادة، حيث دخل المال السياسى الساحة الإعلامية، وتمثل ذلك فى إنشاء ١٦ شركة لبث ٢٢ قناة فضائية جديدة وإصدار عدد من الصحف اليومية والأسبوعية الجديدة، الأمر الذى يثر التساؤل حول الأهداف السياسية لتلك القنوات والصحف فى إطار التكلفة الاقتصادية المرتفعة ، وتراجع عائداتها، وتصاعد الحديث عن غسيل الأموال المهربة أثناء الثورة وبعدها.

وفى إطار الاستقطاب السياسى بين قوى الإسلام السياسى والقوى الليبرالية واليسارية والثورية، الذى بدأ مع الدعوة للاستفتاء على تعديلات دستور ١٩٧١ فى ١٩ مارس عام ٢٠١١ حيث حدث لغط إعلامى وصخب وصياح رفضاً للتعديلات الدستورية ورفضاً لإجراءات الانتخابات قبل اكتمال الاستعدادات لدى الأحزاب القديمة والناشئة. إلا أن نتائج الاستفتاء دلت على أن أجهزة الإعلام المرئى والمقروء

بضخامتها وسعة انتشاره، وبما حوت من عناصر سياسية من كبار الكتاب والمتكلمين فى الأحزاب والتجمعات التنموية، كان أغلبها بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ ضد التعديلات المقترحة ولكنها لم تسفر إلا عن أثر لا يتجاوز ٢٢٪ رفضوا تلك التعديلات من جمهور مصوتين بلغوا ١٨ مليون ناخب الأمر الذى عكس التأثير التنموى والإعلامى المحدد على الرأى العام المصرى [٣٤]

وفى محاولة للإلتفاف على الإرادة الشعبية، ونتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية التى حظيت بموافقة ٧٧,٢٪ من الناخبين عمدت النخبة الإعلامية إلى ربط النتائج بارتفاع معدلات الأمية، واستخدام الشعارات الدينية فى التأثير على إرادة الناخبين، وإبراز دور الرشاوى الانتخابية المتمثلة فى المساعدات الاجتماعية لفقراء الناخبين فى حسم الانتخابات لصالح قوى الإسلام السياسى الأمر الذى يعكس ازدواجية التعامل مع الحشود الشعبية، حيث يتعاظم دورها ووعيها عندما تنزل للشارع دعماً للحراك الثورى، بينما ترتفع الدعوة للتصويت التمييزى عندما تتراجع فرص القوى الليبرالية واليسارية والثورية أمام صناديق الانتخابات.

كما ساندت النخبة الإعلامية الحركة العفوية والتلقائية التى ظهرت فى ميدان التحرير والشوارع المحيطة به والمتصل بمبانى الحكومة الرئيسية، وتهديد هذه المبانى والعدوان عليها، وهى حركات عفوية لا يسيطر عيها تنظيم سياسى معروف، ولا تربطها علاقات عضوية بأى من التنظيمات الظاهرة، ولا تملك هذه التنظيمات وسائل فعالة للتأثير فيها أو فى حركتها.، ولكن الإعلام يكفل لهذه الحركات غطاءً سياسياً يناسب تحول فعلها التلقائى والنشاط الخفى الذى قد يكمن وراء بعضها، يتناسب تحول فعلها هذا إلى عمل سياسى معارض[٣٥]

وفى إطار أحداث العنف فى شارع محمد محمود ومجلس الوزراء والعباسية اعتمدت النخبة الإعلامية على الصخب والتجييش بغير سياسات محددة، ومن ثم كانت العملية تسير فى طريق تحويل الأحداث من طريق بناء نظام ديمقراطى إلى طريق إشاعة العشوائية والتلقائية وزرع الوقيعة بين الشعب وأجهزة الدولة. ومن ثم بدأ يشيع فى الثقافة السياسية الدارجة أنه ليس للدولة أبداً أن تستخدم أى وسيلة مقاومة عنيفة فى مواجهة هذا النشاط الثورى. ومع أى حركة إعلامية واسعة بدأ الشلل يصيب أجهزة الدولة فى مواجهة أى حراك ولو كان استفزازياً، يستخدم العنف كقنابل المولوتوف والشماريخ الأمر الذى أصاب فاعلية الشرطة والجيش فى حفظ النظام وتأمين مبانى وأجهزة الدولة، كما أصاب القضاء فى نظره المتأنى والمنضبط فى قضاياه[٣٦]

وإذا كانت القوى الإسلامية قد ركزت على قدراتها التنظيمية الشعبية، فإن القوى الليبرالية الثورية قد استعاضت عن ذلك بالنشاط الإعلامى الذى يسيطر عليه رجال أعمال كان لهم نفوذهم ومطامحهم فى النظام السابق، ومن ثم أصبح الإعلام أحد مصادر القوة السياسية، فهى التى تشكل الأحداث، وتسهم فى تجييش الرأى العالم وصياغته، وتقييم فى النهاية نتائج معارك الاستقطاب السياسى بين القوى الإسلامية والمدنية.

وهكذا، يبدو الاختلال فى توازن القوى فى الإعلام، حيث تبرز الغلبة الواضحة للقوى الليبرالية والمدنية المنهزمة فى الانتخابات، فى حين تتراجع القوى الإسلامية رغم سيطرتها على القطاع الأكبر من أصوات الناخبين الأمر الذى حال دون التجانس بين الواقع السياسى والاجتماعى من جهة والواقع الإعلامى من جهة أخرى، وأدى إلى إدارة الصراع السياسى بأدوات إعلامية، ومن ثم تضافر العائق السياسى مع العائق المهنى فجعل الإعلام بؤرة تؤثر سياسى فى عملية التحول الديمقراطى.

لقد عانت جماعة الإخوان المسلمين قبل الثورة من الحظر الإعلامى مثلما مثلما عانت من الحظر السياسى والقانونى، ولكنها عجزت بعد وصولها إلى سدة الحكم فى بسط سيطرتها وقدرتها على التوجيه والسيطرة من خلال أجهزة الإعلام الرسمى والصحف القومية. كما عجزت عن تطوير خطابها الإعلامى، ومن ثم أصبح النظام الحاكم الجديد بلا إعلام رسمى فاعل وفى مواجهة معارضة تسيطر على القنوات والصحف الأكثر تأثيراً، وتتحالف مع القوى الثورية الأمر الذى يزيد الصراع السياسى حدة ويعمق أزمة الشرعية السياسية.

وفى إطار سعى جماعة الإخوان المسلمين لبسط سيطرتها على النظام الإعلامى الجديد الذى لم يتشكل بعد فى إطار ثورة ٢٥ يناير، بادر مجلس الشورى بإجراء تغييرات فى قيادات الصحف القومية من خلال لجنة أغلب أعضائها من المنتمين الموالين للإخوان المسلمين، إلا أن تلك التغييرات لم تفلح فى بسط السيطرة الإعلامية للسلطة السياسية الجديدة، يدلنا على ذلك ارتفاع نبرة النقد لرئيس الدولة ولحكومته وحزبه وجماعته فى معظم الأعمدة الصحفية. ولا تخلو القنوات

التليفزيونية والشبكات الإذاعية الرسمية من تلك النبرة، الأمر الذى يوضح بروز اتجاه قوى داخل الإعلام القومى والرسمى لتأكيد حيدته واستقلاليته عن جماعة الإخوان المسلمين، من خلال رفع شعارات "شاشة شعب مصر" و "صحافة يمتلكها الشعب" و "لا لأخونة الإعلام" وهى نفس الشعارات التى ترفعها مؤسستا الجيش والشرطة للتأكيد على وقوفها على مسافة واحدة من التيارات السياسية.

كما لجأت السلطة السياسية الجديدة إلى تحريك الدعاوى الجنائية ضد بعض الصحف والقنوات الفضائية تارة بدعوى إهانة رئيس الجمهورية، وتارة أخرى بدعوى التحريض على قلب نظام الحكم، الأمر الذى أدى إلى تزايد المخاوف من تقليص هامش الحريات وتعقب الإعلاميين المعارضين.

وتجددت مخاوف القوى المدنية والنخبة الإعلامية أثناء إعداد مشروع الدستور وفى أعقاب تمرير استفتاء شعبى حاز تأييد ٦٣,٨٪ من الناخبين، حيث تركزت المطالبة فى إلغاء العقوبات السالبة للحرية، والرفض لتوقيع عقوبة وقف الصحف وإغلاقها بحكم قضائى.

ويمكننا رصد الملامح الإيجابية المتعلقة بحرية الإعلام فى الدستور الجديد على النحو التالى:

أ- إطلاق حرية إصدار الصحف وتملكها بجميع أنواعها، وكفالة هذا الحق بمجرد الإخطار لكل شخص مصرى طبيعى أو اعتبارى [٣٧] الأمر الذى يترتب عليه إلغاء نظام الترخيص الذى استمر تطبيقه فى مصر على مدى ستة عقود كاملة، وإلغاء الحظر الدستورى لملكية الأفراد للصحف، حيث حدد دستور ١٩٧١ أربع فئات فقط لها الحق فى إصدار وتملك الصحف وهى: المؤسسات الصحفية القومية، والأحزاب السياسية، الأشخاص الاعتبارية العامة، والأشخاص الاعتبارية الخاصة.

ب- كفالة حرية الفكر والرأى سوءا بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غيرها من وسائل التعبير [٣٨]

ج- كفالة حق الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق والإفصاح عنها وتداولها لكل مواطن، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الآخرين ولا يتعارض مع الأمن القومى، بالإضافة لمنح المواطن حق التظلم من رفض توفير المعلومات من خلال المساءلة القانونية [٣٩]

د- إلغاء وزارة الإعلام واستبدالها بالمجلس الوطنى للإعلام الذى يتولى تنظيم شئون البث المسموع والمرئى والصحافة المطبوعة الرقمية وغيرها، وضمان حرية الإعلام وتعدديته وعدم احتكاره وحماية مصالح الجمهور، وضع الضوابط المعايير الكفيلة بالتزام وسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها، والحفاظ على اللغة العربية، ومراعاة قيم المجتمع وتقاليده البناءة [٤٠]

هـ- إلغاء المجلس الأعلى للصحافة واستبداله بالهيئة الوطنية للصحافة والإعلام التى تقوم على إدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة، وتطويرها وتنمية أصولها، وضمان التزامها بأداء مهنى وإدارى واقتصادى رشيد [٤١]

أما الملامح السلبية المتعلقة بحرية الإعلام فتتمثل على النحو التالى:

أ- إغفال النص على إلغاء العقوبات السالبة للحرية الأمر الذى برره المعارضون لذلك بعدم دستورية التمييز بين الصحفيين والمواطنين الذين يتعرضون أيضاً لتلك العقوبات.

ب- جواز وقف الصحف أو غلقها بحكم قضائى [٤٢] وهو ما يعكس الاتجاه لإعمال العقوبة الجماعية، بينما يبرره المدافعون عن هذا النفى الدستورى بتوفير ضمانة دستورية فى إطار إطلاق حرية إصدار الصحف وربطه بالحكم القضائى، وحظر اللجوء للطريق الإدارى.

ج- الإبقاء على صيغة الصحف المملوكة للدولة الأمر الذى يفتح المجال لتبعيتها للنظام الحاكم من خلال الهيئة الوطنية للصحافة والإعلام.

د- الإبقاء على دور مجلس الشورى فى اقتراح والموافقة على تشكيل المجلس الوطنى للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والإعلام، الأمر الذى يكفل استمرارية وصاية النظام الحاكم على الصحف المملوكة للدولة من خلال طبيعة تشكيل المجلس والهيئة وتحديد توجهات أعضائها وفق التوجه السياسى الغالب لمجلس الشورى.

الدور الإيجابى للإعلام فى معالجة أزمة الشرعية:

فى إطار الممارسات الإعلامية التى شهدتها مصر، منذ الإطاحة بحكم مبارك يوم ١١فبراير عام ٢٠١١ وعلى مدى عامين كاملين من الحكم الانتقالى، سواء فى عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أو فى عهد الرئيس محمد مرسى، يمكننا رصد بعض الملامح الإيجابية لدور الإعلام فى إدارة

الصراع السياسى ومعالجة أزمة الشرعية السياسية خلال المرحلة الانتقالية على النحو التالى:

أ- أفرزت شبكات التواصل الاجتماعى على الإنترنت جيلاً جديداً من الشباب، له تصور جديد للسياسة، وسمحت له بإقامة منطقة ديمقراطية افتراضية، تتسم بالطبيعة الديمقراطية حيث ينضم لها الجميع على قدم المساواة. ومن خلال هذه الشبكات يمكن توحيد الناس من خلال الأفكار وليس من خلال الطبقة الاجتماعية أو القبيلة، ومن ثم كانت عاملاً حاسماً فى تحريك الثورة، إلا أن روح الثورة قد تراجعت بعد وصول السياسيين التقليديين للسلطة من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية(٤٣)

ب- أسهمت بعض وسائل الإعلام من خلال رفع سقف الحرية وتسهيل تدفق المعلومات فى تنمية العقل الناقد الذى هو أساس الديمقراطية، وتأكيد قدرة المواطنين على إثبات وجودهم، حيث ازدادت قدرتهم ليس فقط على التعبير عن أفكارهم، ولكن أيضاً على مقارنة التصريحات الرسمية بالأفعال والممارسات، الأمر الذى يسمح للمواطنين أن يكونوا أكثر دراية بالواقع السياسى مما كانوا عليه فى العقود السابقة، مما مكنهم من الحكم على تصرفات السياسيين، وعزز قدرتهم على كشف النفاق السياسى على مستوى الحاكم والمعارضين وهو ما يمثل أكبر مصادر انعدام الشرعية السياسية.

ج- أسهمت وسائل الإعلام، على مدار ٢٤ ساعة، فى توفير متابعة حية للأحداث السياسية، وبوجه خاص خلال المظاهرات الاحتجاجية، وأحداث العنف المرتبطة بمعظمها، والانتخابات التشريعية والرئاسية، والاستفتاء على تعديلات دستور ١٩٧١ ودستور ٢٠١٢ الأمر الذى رفع درجة الوعى السياسى بمختلف القضايا والأحداث، بل رفع معدل التسييس فى الشارع المصرى، ومن ثم معدل المشاركة السياسية، وهو ما انعكس بدوره على معدلات التصويت بعد ثورة 25يناير، حيث ارتفع معدل التصويت فى الانتخابات التشريعية من ٢٥٪ إلى ٦٠٪ وفى الانتخابات الرئاسية من ٢٠٪ إلى ٥٢٪ وفى الاستفتاءات الشعبية من ٥٪ إلى ٣٣٪

د- توسيع رقعة الحوار الديمقراطى حول إدارة الصراع والأزمات سواء على مستوى النخب الحاكمة والمعارضة، حيث تيسر الحوار الإعلامى كبديل للحوار الوطنى والمجتمعى المتعثر، أو على مستوى الجمهور، الأمر الذى أسهم بشكل محدود فى التقريب أحياناً بين أهداف السلطة والجماهير، وتقليل حدة التناقضات القائمة بين السلطة والجماهير.

هـ- احتفظت وسائل الإعلام بقوتها ومكانتها كأحد مصادر القوة السياسية، وجزء لا يتجزأ من عملية إدارة الصراع والتحول الديمقراطى . ففى كل أزمة كان الحضور الإعلامى قوياً، وكانت الأدوات الإعلامية لإدارة الصراع السياسى أكثر فعالية، كما كانت النخبة الإعلامية أكثر قدرة على الحركة وطرح البدائل من النخبة السياسية. واتضح ذلك بجلاء خلال مليونيات الاستقطاب السياسى بين القوى الإسلامية والمدنية، حيث كانت المتابعة والتقييم من قبل وسائل الإعلام بمثابة إضفاء للشرعية أو سحباً من رصيدها.

و- التأكيد على استمرارية الشرعية الثورية فى مواجهة محاولات الانحراف بالشرعية الدستورية، وعودة النظام الجديد إلى بعض الممارسات التى أدت لتآكل شرعية النظام السابق والمتمثلة فى الاستحواذ والهيمنة والإقصاء والاحتكار والتداخل بين السلطات وعدم تباين الوظائف السياسية.

ز- ارتفاع درجة الفاعلية الإعلامية فى إدارة الصراع السياسى، فى إطار سعى الإعلام المملوك للدولة لتأكيد استقلالية عن النظام الحاكم، وإبراء ذمته من دوره السابق فى التستر على فساد النظام السابق واستبداده والتمهيد للتوريث. وفى إطار سعى الإعلام المملوك لرجال الأعمال لنفى ارتباطاته برموز الثورة المضادة، وإبراء ذمته من التمهيد للتوريث وإضفاء الشرعية على نظام فاسد ومستبد.

ح- ارتفاع درجة المساءلة السياسية والإعلامية والشعبية للنظام الحاكم الجديد، والتصدى للربط بين أزمتى الشرعية والهوية، والدفاع عن الأيديولوجية السائدة للدولة المدنية القائمة على احترام الحريات وحقوق المواطنة.

الدور السلبى للإعلام فى معالجة أزمة الشرعية:

فى إطار مراعاة الاعتبارات المتعلقة بعدم تشكل ملامح النظام الإعلامى المصرى الجديد فى أعقاب ثورة 25يناير، وفى إطار عدم المبالغة فى تقدير قوة وسائل الإعلام نستطيع تحديد الملامح السلبية لدور وسائل الإعلام فى معالجة أزمة الشرعية على النحو التالى:

أ- توفير غطاء الشرعية الثورية لممارسات العنف السياسى المرتبطة بالحراك الاحتجاجى الجماهيرى غير المنظم. وقد تمثل ذلك فى تبنى استراتيجية المواجهة والتصادم والحشد

والتجييش، ومساندة الشعارات الثورية الداعية لإسقاط النظام فى إطار الخلط الواضح بين إسقاط النظام وإسقاط الدولة، وعدم الفرز بين العناصر الثورية والعناصر الفوضوية والتخريبية التى تم توظيفها من جانب كل القوى، الأمر الذى أسهم فى تشويه صورة الثورة والثوار على نحو يخدم أهداف الثورة المضادة..

ب- اختلاق التناقضات بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، وتوظيف الإعلام كبؤرة توتر سياسى فى عملية التحول الديمقراطى: ففى إطار حالة الاستقطاب السياسى أسهمت وسائل الإعلام فى تصعيد الصراع السياسى، وتبرير الارتداد عن الشرعية الذى مارسته القوى السياسية المتصارعة لتحقيق مصالحها. وفى هذا الإطار، تبنت النخبة الإعلامية الموقف ونقيضه من الاحتفاء بخروج المجلس الأعلى للقوات المسلحة من الساحة السياسية إلى المطالبة بعودته وتشكيل مجلس رئاسى عسكرى مدنى لحماية الدولة من الانهيار.

ج- مساندة الإلتفاف حول الإرادة الشعبية، واستبدالها بوصاية النخبة والشارع، وتبنى التفسيرات التى تفصل بين شرعية الانتخابات وشرعية الحكم، وبين الشرعية القانونية والشرعية الأخلاقية، واتضح ذلك بجلاء فى أعقاب إعلان نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاء على تعديل دستور ١٩٧١ ودستور ٢٠١٢ حيث تم تفسير نتائج التصويت وإخضاعها لقواعد النسبية الرياضية، وحساب شرعية الفائز بنسبتها لإجمالى عدد المقيدين بجداول الانتخاب وليس لإجمالى عدد المشاركين فى التصويت، الأمر الذى يطعن فى شرعية الانتخابات ومصداقيتها وأهلية رئيس الدولة والبرلمان فى تمثيل الشعب.

د- تبنى وتبرير الممارسات التى تضعف هيبة الدولة وتمهد لتحللها وانهيارها، بدعوى استمرارية الثورة، وتطهير أجهزتها واستبدالها بأجهزة جديدة. وتمثل ذلك فى مساندة وتبرير الفهم المغلوط للحريات والحقوق، والإفراط فى استخدام حق المتظاهر والأحزاب وقطع الطرق وحصار مؤسسات الدولة والاعتداء عليها، الأمر الذى تورطت فيه أجهزة الإعلام الموالية والمعارضة على حد سواء.

هـ- المبالغة فى إثارة تطلعات الجماهير بشأن نتائج الثورة من عدالة اجتماعية، واسترداد الأموال المنهوبة، وحكم ديمقراطى رشيد، وقضاء مستقل، وإعلام حر، وشرطة راعية لحقوق الإنسان، الأمر الذى تحول بعد عامين من نجاح الثورة إلى إثارة المخاوف من اندلاع حرب جياع أو حرب أهلية.

و- شيوع عقلية التآمر فى المعالجات الإعلامية، فالذين يتبنون الحراك الثورى ينفذون أجندات أجنبية لإجهاض الثورة، والذين يتصدرون سدة الحكم جاءوا بصفقة مع الجيش والإدارة الأمريكية، وهم يخططون لبيع سيناء وقناة السويس بعد نجاحهم فى اختطاف الثورة وسرقتها، الأمر الذى أسهم فى تعميق أزمة المصداقية الإعلامية على الجانبين، ومن ثم سيادة ممارسات الاختلاق والادعاء والتلفيق والتحريض، وإثارة الشائعات، وغسيل الأخبار وتسمم الأجواء، وخلط الأوراق وإرباك الرأى العام بين أغلبية متعالية ومعارضة متحفزة.

ز- تبنى أفكار ومقولات وشعارات مناقضة للتعددية السياسية، والتفاعل الديمقراطى، والتداول السلمى للسلطة، ففى هذا الإطار يبرز التوافق Consensus كبديل للأغلبية Majority الأمر الذى يمكن الأقلية من تكبيل الأغلبية، وإعاقة تمرير القوانين، وتشكيل الهيئات النيابية والتأسيسية. كما يبرز التصويت التمييزى كآلية للطعن فى شرعية الانتخابات وأهلية الأمين والفقراء فى اختيار من يمثلهم، ليصبح البديل هو التفاوض لاقتسام السلطة تحت ضغط العنف السياسى.

ح- التوظيف السياسى للأدوات الإعلامية كآليات لصنع الأزمات وإثارة الاضطراب والفوضى، حيث تمثل ذلك فى احتفاء الإعلام المعارض بالفتاوى والتفسيرات الدينية المحرضة على الفتنة والعنف والقتل، وتقاعس الإعلام الموالى عن إدانتها وتفنيدها من الوجهة الشرعية. كما تم توظيف مقاطع الفيديو المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان[٤٤] فى الحشد والتجييش والتصادم ونقل بؤرة التوتر والصراع السياسى من القنوات الحزبية والإعلامية إلى الشارع.

ط- الاحتفاء بالدعوات الانفصالية التى صاحبت عمليات حصار واقتحام دواوين المحافظات وإعلانها محافظات مستقلة، الأمر الذى أسهم فى إضعاف هيئة الدولة وعدم قدرتها على بسط سيطرتها المركزية على أجهزة الإدارة المحلية.

ى- أخفقت وسائل الإعلام فى إدارة حوار وطنى، يسهم فى بناء توافق سياسى واجتماعى جديد يتوافق مع أهداف الثورة ومكتسباتها، الأمر الذى ارتبط فى الأساس بغياب مشروع سياسى ومجتمعى يعبر عن ثورة ٢٥ يناير أو القوى السياسية

التى تمكنت من الوصول إلى سدة الحكم.

نخلص مما سبق إلى أنه فى إطار عدم وضوح ملامح النظام الإعلامى الجديد بعد ثورة ٢٥يناير، واختلال التوازن الإعلامى بين القوى الإسلامية الفائزة فى الانتخابات والاستفتاءات والمنهزمة إعلامياً، والقوى المدنية المنهزمة انتخابياً والفائزة إعلامياً، اضطرب الأداء الإعلامى، واختلط المهنى بالسياسى، واستخدمت الأدوات الإعلامية فى إدارة الصراع السياسى كبديل للأدوات السياسية والقانونية، وبرزت آليات الحشد والعنف واقتسام السلطة كبديل لآليات التعددية والتفاعل الديمقراطى، ومن ثم أصبح الشارع والإعلام بؤرة التوتر السياسى، وصارت أزمة الشرعية السياسية مرهونة بمستقبل الصراع بين القوى الداعية لاستمرارية الحراك الثورى لعدم جاهزيتها لقواعد الانتخابات، والقوى الداعية للتحول الديمقراطى واحترام شرعية الانتخابات على الرغم من عدم جاهزيتها للحكم.

نحو مدخل إعلامى لتفسير دور الإعلام فى معالجة أزمة الشرعية:

دواعى الحاجة إلى إطار نظرى إعلامى:

تتعدد دواعى الحاجة إلى محاولات بحثية اجتهادية لصياغة نموذج إعلامى يفسر أبعاد الصراع السياسى فى أعقاب الثورات، ودور الإعلام فى إدارة هذا الصراع، ومعالجة أزمة الشرعية السياسية، ونجملها على النحو التالى:

١- على الرغم من أهمية المداخل السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية الأيكولوجية والأركيولوجية، علاوة على مداخل الهوية والفوضوية والسلام الاجتماعى فى تفسير أبعاد الصراعات السياسية فى دول الربيع العربى بوجه عام، ومصر بوجه خاص، إلا أنه تم إغفال المدخل الإعلامى الذى تنامى دوره ابتداءً بمرحلة التمهيد للثورة، ومروراً بالدعوة إلى الثورة، والمشاركة فى فعالياتها، وانتهاءً بمرحلة التحول الديمقراطى وما ارتبط بها من ارتباك وعنف وفوضى فى المسار الانتقالى من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

٢- تعاظم دور وسائل الإعلام التقليدية فى تصعيد الخطاب الاحتجاجى فى مواجهة خطاب الاستبداد، وكسر حاجز الصمت والخوف، والانتقال من مرحلة تحريك وتطويع العقل والوجدان، إلى مرحلة تحريك وتطويع الأجساد للمشاركة فى الحراك الثورى ومراقبة مساره ومدى التزامه بأهداف الثورة.

٣- تزايد فعالية شبكات التواصل الاجتماعى وصحافة المواطن فى الحشد الجماهيرى، وبناء بديل ديمقراطى افتراضى يمثل جيل الشباب الرافض لتوجهات الأحزاب التقليدية والمحافظة، والقدرة على ربط المنطقة الديمقراطية الافتراضية بحركة الشارع والحراك الثورى.

٤- عدم قدرة السلطة السياسية التى تولت مقاليد الحكم بعد الثورة على بسط سيطرتها على الإعلام المملوك للدولة، الذى كشفت الثورة تورطه فى تبرير الاستبداد والفساد وإجهاض الثورة فى مهدها، فكان نجاحها دافعاً قوياً لاستعادة استقلاليته وحريته، وتصحيح صورته من خلال مساندة الحراك الثورى فى المرحلة الانتقالية، والانضمام لمؤسستى الجيش والشرطة فى ادعاء تمثيل الشعب ودحض الارتباط بالنظام الحاكم.

٥- استمرارية أزمة النظام الحزبى المصرى رغم إطلاق حرية تكوين الأحزاب بعد الثورة، حيث تمثل ذلك فى افتقار الأحزاب السياسية إلى الطابع المؤسسى، القدرات التنظيمية، وضعف تماسكها الداخلى، وانخفاض درجة حساسيتها واستجابتها لمطالب وتوقعات الرأى العام، ومن ثم أخفقت فى مساعدة النظام السياسى على إدارة الصراع بشكل سلمى، ولم توفر الإطار المؤسسى الذى يعالج التمزقات المرتبطة بالقيم الجديدة والتطلعات الجديدة فى أعقاب الثورة، ويحد من عملية التحلل السياسى والقيمى.

فباستثناء حزب الحرية والعدالة الذى يكتسب قدرته التنظيمية من تماسك بنيان جماعة الأخوان المسلمين، تعانى بقية الأحزاب من اختلالات هيكلية تحد من قدرتها على المنافسة الانتخابية وبناء بديل سياسى للحزب الحاكم.

٦- فى إطار ضعف النظام الحزبى، وتراجع فعالية الأدوات السياسية، تعاظم اعتماد القوى السياسية والاجتماعية المتصارعة على الأدوات الإعلامية فى إدارة الصراع السياسى، وتعزيز مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧- فى إطار المزاوجة بين السياسى والدينى، وتشابك أزمتى الشرعية الهوية، وسعى الحراك الثورى إلى تحقيق العدالة بواسطة القوة، ومن ثم شيوع العنف والفوضى، والارتباك والتفكك، تتزايد أهمية دور الإعلام فى مرحلة الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، لتأمين مسار الثورة وحمايتها من التفكك، والإجهاض، والحد من عملية التحلل

السياسى والقيمى، وصياغة وتجميع المصالح لبناء الوحدة القومية.

عناصر نموذج الإعلام والشرعية فى إطار الحراك الثورى:

يتضمن نموذج الإعلامى والشرعية فى إطار الحراك الثورى والتحول من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية الدستورية العناصر التالية:

(أ) القوى السياسية الفاعلة فى أزمة الشرعية السياسية.

(ب) مسارات إدارة الصراع ومعالجة أزمة الشرعية.

(ج) القوى الإعلامية الفاعلة.

(د) دور الإعلام فى إطار الحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن.

(هـ) دور الإعلام فى إطار الحراك المؤسساتى.

(و) الدور المفترض للإعلام فى إطار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

(ز) تفاعلات القوى والأزمات.

(أ) القوى الفاعلة فى أزمة الشرعية، وتشمل القوى التالية:

١- مؤسسات الدولة المتمثلة فى مؤسسات الرئاسة والحكومة والجيش والشرطة والقضاء والبرلمان.

٢- القوى السياسية المتصارعة وتشمل قوى الإسلام السياسى بفصائله الإخوانية والسلفية والجهادية والقوى المدنية بفصائلها الليبرالية والقومية واليسارية.

٣- الشارع كقوة سياسية: ويشمل الائتلافات واللاحركات الاجتماعية، والإعلام بأجنحته الموالية والمناهضة ، وبقايا النظام السابق، والعناصر الفوضوية والتخريبية التى يتم استخدامها من قبل القوى المتصارعة فى عمليات العنف المرتبطة بالحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن وتبرز فى هذا الإطار عناصر البلطجة Thuggeryوأطفال الشوارع والإلتراس والبلاك بلوك Black Blockوغيرها من الجماعات التى تستمد قوتها من تحدى الدول والفوضوية.

٤- القوى الدولية والإقليمية: وتبرز فى هذا الإطار الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبى وإسرائيل وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث يمثل صعود القوى الإسلامية للحكم تحولاً إيجابياً وسلبياً يمس مصالحها الاستراتيجية.

ويوضح الشكل رقم (١) التفاعلات بين القوى الفاعلة المختلفة، ففى حين يتزايد معدل اعتماد القوى الممثلة للشرعية الدستورية على مؤسستى الجيش والشرطة، يبرز استدعاء القوى الممثلة للشرعية الثورية للجيش والقضاء، واعتمادها على الإعلام وتحالفها.

الحذر مع بقايا النظام السابق، ويتضح استعانة قوى الثورة المضادة بدعم القوى الإقليمية فى سعيها لفرض سيناريو الدولة الفاشلة.

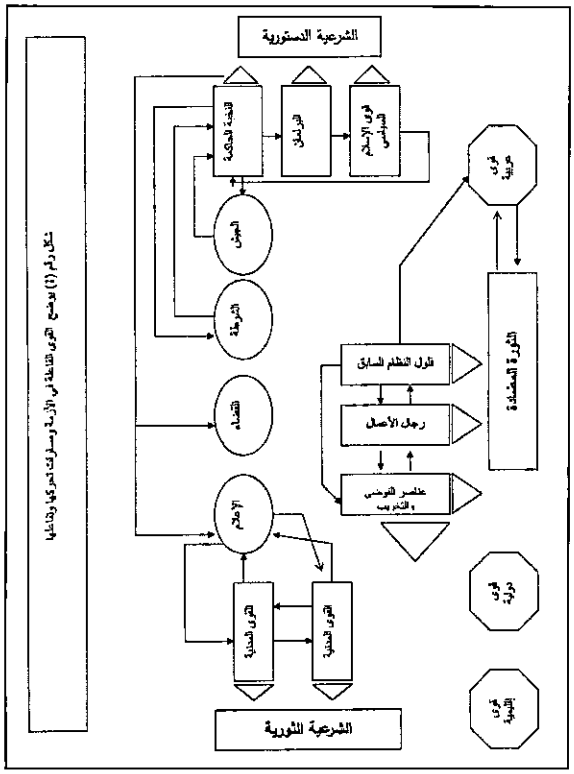

الشكل رقم (١)

ب) مسارات إدارة الصراع ومعالجة أزمة الشرعية:

ويبرز فى هذا الإطار مساران رئيسيان لإدارة الصراع ومعالجة أزمة الشرعية السياسية:

١- مسار الحراك الثورى غير المنظم وغير الآمة لإدارة الأزمة.

٢- مسار الحراك المؤسساتى لإدارة الأزمة.

ولكل مسار مفهومه للشرعية، وعناصرها، ومسالك اكتسابها، ومظاهر فقدانها، ومقياسه للوجود الشعبى، وآلياته لإدارة الصراع ومعالجة الأزمة.

مسار الحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن:

يتبنى هذا المسار مفهوم الشرعية الثورية، انطلاقاً من سعيه لتصحيح مسار الثورة واستكمال أهدافها فى بناء دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية من خلال القصاص للشهداء، وهيكلة جهاز الشرطة، والتصدى للاستحواذ والهيمنة والاحتكار من قبل قوى الإسلام السياسى، ومن ثم يرى أنصار ذلك المسار أن شرعية الانتخاب الحر ليست المسلك الوحيد لاكتساب الشرعية، وأن الشرعية القانونية تتآكل وتنهار فى إطار عدم تحقيق شرعية الحكم والأداء والإنجاز التى تلبى أهداف الثورة وتوقعاتها.

وفى إطار الضعف التنظيمى للقوى الليبرالية والقومية

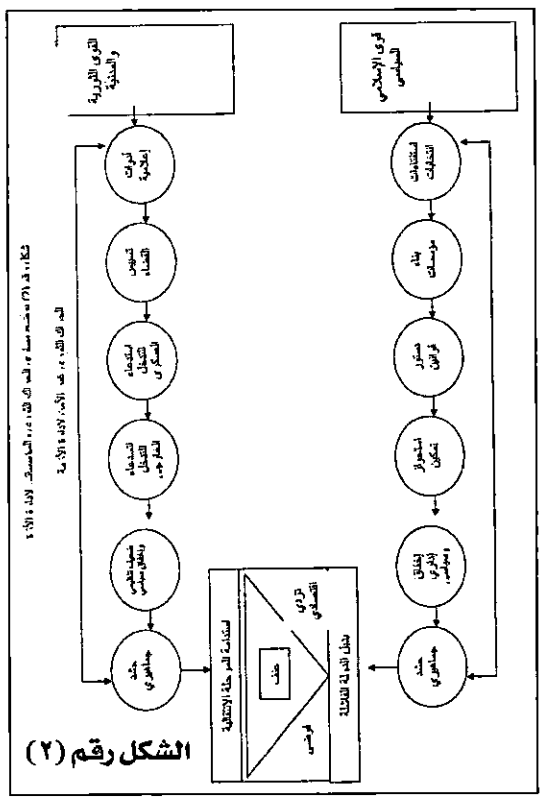

الشكل رقم (٢)

اليسارية، يتعاظم اعتمادها على الحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن الذى تمارسه اللاحركات الاجتماعية، بجانب التعبئة الإلكترونية، والتحريض الإعلامى، وتسيس القضاء، واستدعاء الجيش والتدخل الخارجى الأمر الذى يصعد وتيرة العنف والفوضى، ومن ثم استدامة المرحلة الانتقالية ترقباً لبديل من ثلاثة بدائل هى:

- اقتسام السلطة تحت ضغوط العنف والتوافق السياسى.
- سيطرة الجيش على الحكم.
- سيناريو الدولة الفاشلة.

مسار الحراك المؤسساتى الإصلاحى:

يتبنى هذا المسار مفهوم شرعية الانتخاب الحر، والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية عبر بناء مؤسسات الرئاسة والبرلمان والحكومة، وصياغة نظام دستورى وقانونى يكفل بناء دولة حديثة ذات مرجعية دينية، الأمر الذى يطرح إشكالية التزاوج بين الشرعية والهوية وبين السياسى والدينى بصورة تسهم فى تعميق أزمة الشرعية السياسية.

وعلى الرغم من تعويل أنصار ذلك المسار على الصندوق الانتخابى، واحترام الإرادة الشعبية، إلا أنهم يستعينون بقوة الشارع السياسى كلما دعت الحاجة، وكلما تزايدت حدة انتهاك الشرعية.

وفى إطار غياب الرؤى والتوافق والشفافية، وانعدام فاعلية الأداء السياسى، والسعى للتمكين والسيطرة على مفاصل الدولة، وارتفاع تكلفة السياسات والقرارات التى لا تلبى توقعات الجماهير وأهداف الثورة، يتنامى تيار العنف والفرض، وتضعف هيبة الدولة، وتتآكل شرعيتها.

وهكذا يظل نجاح مسار الحراك المؤسساتى الإصلاحى مرهوناً بتحقيق عناصر الشرعية الثلاثة:

- شرعية الانتخاب الحر.
- شرعية الأداء والإنجاز.
- بناء دولة الثورة واستكمال التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

ويوضح الشكل رقم (٢) انحراف مسارى الحراك الثورى غير الآمن والحراك المؤسساتى، والتقاؤهما عند نقطة تمثل العنف والفوضى والتردى الاقتصادى، الأمر الذى يرجح سيناريو استدامة المرحلة الانتقالية، مالم يحدث توافق سياسى أو على الأقل تحالف سياسى إسلامى ليبرالى.

وفى إطار استمرارية الصراع بين دعاة شرعية الانتخاب الحرب ودعاة الشرعية الثورية المستمدة من الحشد الجماهيرى غير المنظم وغير الآمن، يتقدم بديل استدامة المرحلة الانتقالية، وتتضاءل فرص بناء دولة الثورة وصياغة أسس شرعية ثابتة ودائمة.

(ج) القوى الإعلامية الفاعلة:

فى إطار التحولات الإعلامية التى واكبت الثورات العربية، تشكلت انتماءات وتوجهات ومواقف جديدة، فى محاولة للتوجه مع الثورة وأهدافها، وسعياً لتصحيح الصورة السلبية السابقة والمتخلفة من الارتباطات بشكل أو بآخر بالنظام السابق.

وفى إطار حالة الاستقطاب السياسى والإعلامى التى تسود مرحلة التحول بعد الثورة، يعاد تشكيل النظام الإعلامى الذى تآكلت مصداقيته وشرعيته، ومن ثم يصبح الانتماء للثورة المسلك الوحيد لاكتساب الشرعية، لتتسع الفجوة بين الإعلاميين ومؤسساتهم بصورة يصعب معها الاتفاق على توصيف محدد للتوجه السياسى للمؤسسة الإعلامية فى ظل تناقضات ممارساتها واتساع الفجوة بين ممارسات بعض المنتمين إليها وبين ممارسات تلك المؤسسات.

ويبرز فى هذا الشأن تياران إعلاميان رئيسيان هما :

أ- تيار الموالاة للسلطة السياسية الجديدة.

ب- التيار المناهض للسلطة السياسية الجديدة والموالى للحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن.

أ- التيار الإعلامى الموالى للسلطة السياسية الجديدة:

يتضمن هذا التيار قطاعين إعلاميين متناقضين ويجمعهما الترويج والمساندة للحراك المؤسساتى القائم على الشرعية الدستورية والقانونية وهما:-

١- قطاع الإعلام المملوك للدولة والذى كان جزءً لا يتجزأ من النظام السابق، بحكم دوره فى التستر على الاستبداد والفساد، ومحاولة إجهاض الثورة وتشويه صورتها، ومن ثم كانت المطالبة بتطهيره واحدة من مطالب الثورة، الأمر الذى يتعذر تحقيقه فى إطار سعى السلطة السياسية الجديدة لبسط سيطرتها عليه واستخدامه فى تسويق رموزها ومؤسساتها وممارساتها.

وفيما بين نزوع هذا القطاع لإثبات استقلاليته عن الحزب الحاكم الجديد، وتآكل شرعيته ومصداقيته فى التعبير عن الشعب بمجمل تياراته وقواه السياسية والاجتماعية، وضغوط النظام الجديد لاستقطابه وتطويعه لخدمة بمصالحه وأهدافه، يمارس دوره فى إدارة الصراع والتحول مثقلاً بقيود وسياسية وقانونية وأخلاقية تحد من فاعليته ونطاق تأثيره.

٢- قطاع الإعلام المملوك المملوك للحزب الحاكم الجديد والقوى السياسية المتحالفة معه: ويواجه هذا القطاع مسئوليات وتحديات تفوق قدراته وخبراته المحدودة، فضلاً عن استنزافه وجره لمعارك سياسية وإعلامية تستثمر إخفاقات وتناقضات السلطة السياسية الجديدة خلال مرحلة التحول، الأمر الذى يفضى إلى محدودية انتشاره وتأثيره، وتآكل مصداقيته وشرعيته .

ب- التيار الإعلامى المناهض للسلطة السياسية الجديدة:

يضم هذا التيار خمسة قطاعات إعلامية تتفق توجهاتها على مساندة الحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن الذى تقوده اللاحركات الاجتماعية، فى حين تتناقض أهدافها ودوافعها وفق ارتباطاتها السياسية والاقتصادية والمصلحية:

١- قطاع الفضاء الإلكترونى الذى يستخدم مواقع الشبكات الاجتماعية فى بناء الشبكات السلبية النشطة، وتنظيم الفعل الاحتجاجى. ويستمد هذا القطاع شرعيته من خبرته ومبادرته فى الحشد الإلكترونى والتمهيد للثورة، وتبنيه للحراك الثورى. ويبدو هذا القطاع الأكثر انتشاراً وتأثيراً لارتباطه بقطاعات واسعة من الشباب، واستخدامه آليات جديدة فى التعبير والمعارضة والحشد.

٢- قطاع الفضائيات الخاصة المملوكة لرجال أعمال ارتبطوا بالنظام السابق، والتى يصنف البعض ممارساتها المعارضة قبل الثورة فى باب التمهيد للثورة، فى حين يفسرها البعض الآخر بالمعارضة المبرزة لليبرالية النظام السابق والمروجة لرموزه وتزاوج السلطة والمال، استناداً لدورها فى محاولة إجهاض الثورة.

وتتآكل مصداقية وشرعية هذا القطاع، فى إطار استمرارية رموزه بنفس الوجوه والمصادر، واهتزاز مصالح ملاك الفضائيات وتراجع نفوذهم، وتوفيره غطاء سياسى للعنف السياسى المصاحب للحراك الثورى غير الآمن وغير المنظم.

٣- قطاع الإعلام الحزبى المملوك للقوى الليبرالية والقومية واليسارية، والذى كان ولا يزال البديل للضعف التنظيمى والشعبى لتلك القوى التى لم تتغير مراكزها وأوزانها فى مرحلة التحول بعد الثورة.

٤- قطاع الإعلام الجديد المملوك لدوائر المال السياسى مجهول المصدر، والذى يضم عشرات الصحف والفضائيات، التى تتناقص ممارساتها بين تبنى الحراك الثورى، وخدمة مصالح الثورة المضادة، والتهدئة مع السلطة السياسية الجديدة، ترقباً لما ستسفر عنه المرحلة الانتقالية من نظام جديد.

٥- التيار المناهض للسلطة السياسية الجديدة داخل قطاع الإعلام المملوك للدولة: ويعبر هذا التيار عن أفكاره وتوجهاته فى حدود ما يسمح به هامش الحرية داخل المؤسسة الإعلامية، وفى إطار النزوع لتأكيد الاستقلالية والطابع القومى الذى تتطلبه صيغة ملكية المؤسسة.

(د) دور الإعلام فى إطار الحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن:

يتبنى الإعلام المناهض للسلطة السياسية الجديدة استراتيجية تثوير الشارع وتفكيك الشرعية الدستورية وشرعته التحول الثورى غير المنظم وغير الآمن.

ويوضح الشكل رقم (٣) تفاعل الحراك الإعلامى مع الحراك السياسى، حيث يتحرك التيار الإعلامى المناهض فى ثلاثة دوائر:

١- المجال الإعلامى الرقمى متمثلاً فى شبكات التواصل الاجتماعى.

٢- المجال الإعلامى التقليدى متمثلاً فى الصحف والقنوات المناهضة.

٣- الشارع كقوة سياسية متمثلاً فى اللاحركات الاجتماعية.

ويمارس الإعلام المناهض الوظائف التالية:

أ- التواصل الفورى عبر شبكات التفاعل الاجتماعى حيث تسعى تلك الشبكات إلى صياغة وتجميع المصالح من خلال ترجمة المطالب والاحتجاجات والتوقعات إلى شعارات وبدائل سياسية واجتماعية.

ب- التضامن الافتراضى بين أفراد وجماعات غير منظمة أيديولوجياً، تسعى لإثبات الذات وتفعيل الشعور بالاقتدار السياسى أى القدرة على التأثير على مجريات الحياة السياسية من خلال النقد والاحتجاج دون خوف من عقاب أو قمع.

ج- رفع معدل الاستعداد للمشاركة السياسية، من خلال التعبئة والحشد وتطويع الوجدان الجمعى والعقل الجمعى والفعل الجمعى، الأمر الذى يفضى إلى إرادة جمعية افتراضية وفعل غير منظم وغير آمن .

شكل رقم (3) يوضح دور الإعلام فى إطار الحراك الثورى غير الآمن

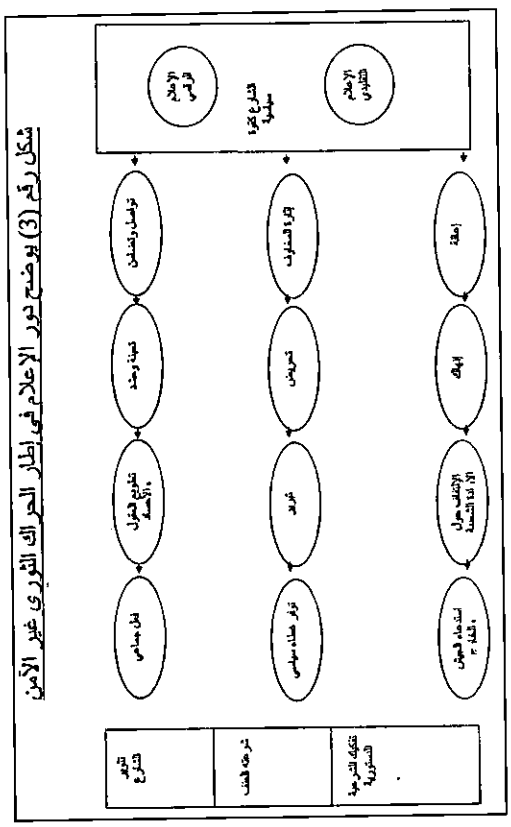

الشكل رقم (٣)

د- شرعنة العنف من خلال توفير غطاء سياسى لفعاليات العنف بمختلف أشكاله وتسويقها على أنها فى إطار الشرعية الثورية.

هـ- إثارة التناقضات بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية من خلال تغذية وتأجيج الصراع السياسى، والدعوة لتصحيح المسار الثورى وفق ما يحقق المصالح السياسية والاجتماعية لتيار الحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن.

و- الإفراط فى الدفاع عن الحقوق والحريات، بصورة تسهم

فى تحول الاحتجاجات السليمة وغير السليمة إلى سلوك متأصل ومستمر يضعف هيبة الدولة ويتصادم مع سيادة القانون والشرعية.

ز- الإلتفاف حول الإرادة الشعبية من خلال الطعن فى شرعية الإنتخابات ومصداقيتها، وتفسير نتائج التصويت وفق قواعد النسبية الرياضية، الأمر الذى يكشف التناقض بين استدعاء التصويت التمييزى وشرعنة العنف الذى يستمد قوته من الشارع.

ح- تفكيك الشرعية الدستورية من خلال الطعن فى مسالك اكتسابها، وتقديم شرعية الحكم على شرعية الانتخاب، والاحتكام للشارع كبديل لمؤسساته.

ط -استخدام آليات التشويه والإعاقة والإنهاك والتجريد من الشرعية بهدف إجهاض التحول المؤسساتى القائم على شرعية الانتخاب.

ى- استدعاء الجيش والخارج وتسويغ التحالف مع قوى الثورة المضادة فى حالة إخفاق الحراك غير الآمن وغير المنظم فى تحقيق أهدافه.

وتظل فاعلية دور الإعلام المناهض مرهونة بالفاعلية السياسية لفصائل الحراك الثورى، ومصداقية الإعلام، وشرعية أداء السلطة الجديدة، ومستويات الاستقرار السياسى والأمنى والاقتصادى، ومدى القبول الشعبى لارتفاع تكلفة العائد السياسى والاقتصادى والاجتماعى للتحول الثورى غير الآمن.

(هـ) دور الإعلام فى إطار الحراك المؤسساتى:

يتبنى إعلام الموالاة للسلطة السياسية الجديدة استراتيجية إجهاض تثوير الشارع وشرعنة التحول المؤسسى القائم على الشرعية الدستورية.

ويوضح الشكل رقم (٤) الدوائر الثلاث لحركة التيار الإعلام الموالى الذى يبدو محدود القدرة على الانتشار والتأثير، فى إطار اعتماده الرئيسى على قوة التنظيم السياسى والشعبى للحزب الحاكم. وتتمثل الدوائر الثلاث على النحو التالى:

١- المجال الإعلامى الرقمى متمثلاً فى كتائب التعقب الإلكترونى .

٢- المجال الإعلامى التقليدى متمثلاً فى الصحف والقنوات الموالية.

٣- الحراك الجماهيرى المنظم المستمد من قوة التنظيم السياسى والشعبى.

ويمارس الإعلام الموالى الوظائف التالية:

أ- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية الجديدة بمؤسساتها وتنظيماتها ورموزها وممارساتها.

ب- المبالغة فى الاحتكام لشرعية الانتخاب الحر والدفاع عن مصداقيته على الرغم من أنه لا ينهض وحده لتأسيس شرعية ثابتة ودائمة ومستمرة.

ج- تهيئة الأجواء لانتقال تدريجى وآمن ومؤسساتى من حالة الشرعية الثورية إلى حالة الشرعية الدستورية.

د- إثارة المخاوف من نتائج الحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن وارتفاع تكلفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هـ- تشويه عنف اللاحركات الاجتماعية وكشف ارتباطاتها بقوى الثورة المضادة.

و- التعقب الإلكترونى لنشاط الشبكات الاجتماعية المناهضة والنخب المعارضة من خلال التسريبات والشائعات والمساجلات الإعلامية والسياسية والطائفية.

ز- التعبئة والحشد للحراك الجماهيرى المنظم والآمن، والمضاد للحراك الثورى غير المنظم وغير الآمن، وتسويقه كنموذج لشعبية التنظيم وقوته وانضباطه الأمر الذى يسهم فى تكريس الصورة السلبية للحراك الثورى بفوضويته وانتهاكه للشرعية وارتفاع تكلفته البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

ج- التسويق لصورة ذهنية سلبية للنخب المعارضة تبرز ضعفها التنظيمى والشعبى وافتقادها للبديل السياسى الواضح.

ط- تبرير تآكل شرعية أداء السلطة السياسية الجديدة بالتركة المثقلة للنظام السابق، وصعوبة إعادة هيكلة المؤسسات القديمة، وتحالف قوى الثورة المضادة مع فصائل الحراك الثورى .

وتظل فعلية دور إعلام الموالاة مرهونة بفاعليته ومصداقيته وقدرته على تقديم بديل إعلامى فعال يواكب قوة التنظيم السياسى، بالإضافة إلى قدرة السلطة الجديدة على ترشيد أدائها والتفاعل مع التحديات وتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات والتوقعات المتزايدة فى إطار التحول السياسى والاجتماعى بعد الثورة.

(و) الدور المفترض للإعلام فى إطار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

ويوضح الشكل رقم (٥) أن البديل الإعلامى الثالث يتمثل فى تيار الإعلام المهنى الإصلاحى الذى سوف يتشكل تدريجياً فى إطار تشكيل النظام الإعلامى الجديد، حيث تعلو قيم المهنية والمسئولية الاجتماعية والمصلحة الوطنية، ويمارس الإعلام الجديد دوره كأحد متطلبات التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية .

ويمارس الإعلام المهنى الاصطلاحى الوظائف التالية فى إطار استراتيجية التكامل بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية:-

أ- إدارة حوار مجتمعى يستهدف ترجمة شعارات الثورة ومطالبها وتوقعاتها إلى برنامج عمل وطنى واضح الأولويات والثوابت ويحظى بتوافق سياسى ورضا شعبى.

ب- إحلال وتطويع ثقافة سياسية جديدة، تواكب مقتضيات الثورة والتحول السياسى والاجتماعى، وتجنب المجتمع أضرار ومخاطر القيم السياسية السلبية التى برزت كرد فعل لعقود من الفساد والاستبداد والاغتراب السياسى، وفى إطار صراع القوى السياسية حول القواعد المنظمة للتحول الديمقراطى وتقاسم السلطة الجديدة.

ج- تقليل الهوة وإزالة التناقضات بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، على نحو يكفل بناء نظام سياسى رشيد، يلبى احتياجات وتوقعات الجماهير بعد الثورة.

د- التكامل بين دوائر الشرعية السياسية عند ممارسة وظيفة إضفاء الشرعية لتشمل شرعية الانتخاب وشرعية الحكم وشرعية بناء دولة الثورة.

هـ- ترشيد الخطاب الاحتجاجى ليصبح تصارع الأفكار والبدائل والبرامج بديلاً لتصارع المصالح.

و- مساندة بناء بديل سياسى جديد يعبر عن أهداف الثورة ويعيد التوازن بين القوى السياسية، ويكفل عدم احتكار السلطة، والفصل بين السلطات وتوسيع نطاق المشاركة.

ز- احتواء ونبذ كافة أشكال العنف والفوضى وتحدى سلطات الدولة، التى تصاحب الفترات الانتقالية بعد الثورات، والسعى لإدماج اللاحركات الاجتماعية فى أبنية سياسية تعددية، ونقل بؤرة الصراع السياسى من الشارع إلى القنوات السياسية الشرعية.

ح - الحفاظ على مكتسبات الثورة، والحيلولة دون الارتداد إلى الاستبداد والفساد والاحتكار والإقصاء والتهميش،

شكل رقم (5) يوضح دور الإعلام فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

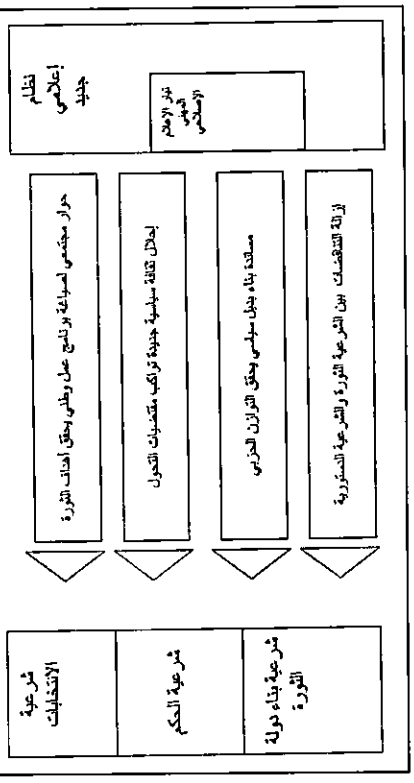

الشكل رقم (٤)

والتصدى لمحاولات استدعاء بديل للإرادة الشعبية.

ز- تفاعلات القوى والأزمات: فى إطار التصارع بين القوى الفاعلة، والتصادم بين مسارات التحول الديمقراطى، والتدخل بين أزمات التحول، أسفرت فاعلات القوى والأزمات عما يلى:

١- تواجه مؤسسات الدولة (الجيش -الشرطة -القضاء) أزمة الهوية فى إطار التحول من سيطرة النظام السياسى القديم، إلى مقتضيات الفصل بين الدولة والنظام الجديد، فغلب عليها التسييس لتتحول من صيغة الهيمنة والتبعية إلى صيغة التصاريح. ولمواجهة تحديات الدولة العميقة والدولة الرخوة والدولة الفاشلة تتزايد الحاجة لإصلاح جذرى تحقق التوازن والفصل بين السلطات لتستعيد مؤسسات الدولة

كفاءتها وفاعليتها وقدرتها على تنفيذ القوانين والقرارات والمشروعات.

٢- تواجه القوى والأحزاب السياسية إشكالية الاحتكار والهيمنة وعدم التوازن فى إطار النظام الجديد القائم على صيغة الحزب المهيمن، الأمر ينعكس سلباً على أزمة الشرعية.

٣- فى إطار تراجع نفوذ مؤسسات الدولة القوى السياسية، وتنامى دور اللاحركات الاجتماعية فى تحدى سلطات الدولة، تحولت بؤرة الصراع السياسى إلى الشارع، وأصبحت أزمة الشرعية مرهونة بقواعد غير قانونية وشرعية.

٤- تفاقمت أزمة الشرعية السياسية مع اتساع الفجوة بين شرعية الانتخاب الحر، وشرعية الحكم، وشرعية بناء دولة الثورة.

٥- تداخلت وتشابكت أزمة الشرعية مع أزمات الهوية والتكامل والتوزيع، حيث برزت إشكاليات التزاوج بين السياسى والدينى، والنعرات الانفصالية للأقيات، وغياب العدالة فى توزيع السلطة السياسية والاقتصادية.

٦- تحول الإعلام من هدم القديم إلى هدم الجديد فى إطار ارتفاع سقف الحرية، وتراجع الإطار القيمى والمهنى، والتداخل بين أزمتى الشرعية والهوية، وعدم تبلور تيار إعلامى مهنى إصلاحى يتجاوز إخفاقات الإعلام المناهض والموالى للحراك الثورى غير الآمن والإعلام الموالى للسلطة السياسية.

الخاتمة

استهدفت الدراسة محاولة صياغة مدخل نظرى جديد لتفسير دور الإعلام فى معالجة أزمة الشرعية السياسية خلال مرحلة التحول الديمقراطى بعد الثورة من خلال استقراء وتحليل التجربة المصرية فى أعقاب ثورة 25يناير، وما يكتنفها من أزمات وتحديات وتعثرات خلال المرحلة الانتقالية.

واعتمدت الدراسة على ثلاثة مسارات للتوصل لتفسير علمى للإعلام كأزمة فرعية لأزمة الشرعية السياسية، والتفاعلات بين القوى الفاعلة لمرحلة التحول وانعكاس ذلك على تداخل وتشابك أزمة الشرعية مع أزمات الهوية والتكامل السياسى والتوزيع .. وتمثلت تلك المسارات على النحو التالى:

١- تحليل المداخل السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية والأيكولوجية والأركيولوجية ومداخل الهوية والفوضوية والسلام الاجتماعى المفسرة لإدارة الصراع السياسى والتحول الديمقراطى فى أعقاب الثورات.

٢- توصيف وتحليل مسالك اكتساب الشرعية السياسية ومظاهر تآكلها وفقدانها فى النموذج المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير وبالتحديد خلال ستة عشر شهراً من حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة وخلال سبعة أشهر من حكم جماعة الإخوان المسلمين.

٣- رصد وتحليل الملامح الإيجابية والسلبية لدور الإعلام المصرى فى التمهيد للثورة، والتفاعل مع فعالياتها وتداعياتها سواء بالدعم والمساندة أو بالاحتواء والإجهاض، وإدارة الصراع السياسى خلال المرحلة الانتقالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى تبنى الدراسة لمفهوم أوسع للإعلام المصرى يشمل الإعلام المملوك للدولة والحزبى والخاص وشبكات التواصل الاجتماعى على الإنترنت مع ملاحظة عدم تشكيل ملامح النظام الإعلامى الجديد بعد الثورة، وعدم وضوح السياسات الإعلامية لأغلب الصحف والقنوات والوسائط، وغياب الإطار القيمى والمهنى، وتراجع الطابع المؤسسى والنظام فى الممارسة الإعلامية، وغلبة المواقف والاجتهادات الفردية للنخب الإعلامية بصورة يصعب معها وضع خطوط فاصلة بين المواقف الداعمة للثورة والمواقف الساعية لاحتوائها وتفريغها من مضمونها وأهدافها.

وإذا كانت أزمة الشرعية فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير تتمثل فى الجمود السياسى، وانسداد أفق التداول السلمى للسلطة، والتداخل بين الدولة والنظام، والاحتكار السياسى، والفساد القائم على تزاوج السلطة والمال، فإن أزمة الشرعية عقب الثورة تمثلت فى تشابكها مع أزمة الهوية، والتزاوج بين السياسى والدينى فى إطار وصول جماعة الإخوان المسلمين لسدة الحكم، والتصارع بين الثوريين الذين يتمسكون بخيار الشرعية الثورية والإصلاحيين الذين يسعون للانتقال إلى مرحلة الشرعية الدستورية عبر الانتخاب الحر وبناء مؤسسات الدولة.

وفى هذا الإطار، تتزايد أهمية دور الإعلام كمتغير فى إدارة الصراع السياسى، وكأزمة فرعية لأزمة الشرعية، الأمر الذى يصعب معه إغفال المدخل الإعلامى كمدخل نظرى جديد يساعد فى تفسير العلاقة التفاعلية بين الإعلام والشرعية فى إطار التداخل القائم بين أزمات الشرعية والهوية والتكامل والتوزيع.

وخلصت الدراسة إلى صياغة نموذج يتضمن سبعة أبعاد تشمل القوى الفاعلة سياسياً، والقوى الفاعلة إعلامياً،

ومسارات التحول وإدارة الصراع، ودور إعلام المولاة ودور الإعلام المناهض، ودور الإعلام الإصلاحى، وتفاعلات أزمات التحول.

ويوضح المدخل النظرى الجديد تعثر خطوات التحول الديمقراطى، وانحراف مسارى الإصلاح المؤسسى والحراك الثورى غير الآمن، وانزلاقهما لهاوية العنف والفوضى، ومن ثم الانتقال لمرحلة ما يسمى بالدولة الفاشلة، وهو ما يمكن تفسيره باستمرارية كل من المؤسسات القديمة، والنخب القديمة، والثقافة السياسية القديمة فضلاً عما خلفته تداعيات الثورة من قيم وممارسات سلبية ترتبط باكتساب بعض جماعات العنف القوة من الفوضوية وتحدى سلطات الدولة، وإعلاء المصالح الفئوية على المصلحة الوطنية.

وارتبط انحراف مسارى الإصلاح المؤسسى والحراك الثورى غير الآمن بإخفاق مؤسسات الدولة (الجيش -الشرطة - القضاء) فى تأكيد استقلاليتها، وانحراف بعض الدوائر داخل تلك المؤسسات نحو الدخول فى دائرة الصراع السياسى، تارة بالاستدعاء لمواجهة هيمنة النظام الجديد، وتارة أخرى بالتسييس ومجاراة شعارات الحراك الثورى، والتورط فى الإضراب والعنف لعزل بعض القيادات.

وفى إطار عدم اكتمال الأبعاد الثلاثة للشرعية السياسية (شرعية الانتخاب الحر - شرعية الحكم -شرعية بناء دولة الثورة) تداخلت أزمات الشرعية والهوية والتكامل والتوزيع، وتراجعت المسالك القانونية والدستورية لاكتساب الشرعية، وبرزت مسالك جديدة تستدعى الشرعية الثورية، الأمر الذى أعاق الحراك الإصلاحى المؤسسى، وشوه صورة الحراك الثورى غير الآمن.

ويشير المدخل النظرى الجديد إلى تفاقم أزمة الإعلام كأزمة فرعية لأزمة الشرعية، حيث أصبحت حركته جزءاً لا يتجزأ من حركة الشارع بتياراته وجماعاته وائتلافاته، ومن ثم غاب دور الإعلام فى ترشيد الحراك الثورى غير الآمن وغير المنظم، ليبرز الدور التعبوى والتحريض فى مواجهة الدور الدعائى التبريرى، ويتكامل الاستقطاب الإعلامى مع الاستقطاب السياسى، الأمر الذى يطرح الحاجة الملحة لبديل إعلامى إصلاحى يعلى الإطار القيمى والمهنى يتصدى للقيم والممارسات الفوضوية والاستبدادية والإحصائية، ويدعو لثقافة سياسية جديدة تعلى من قيم التحول الديمقراطى الرشيد والآمن والعادل، ويعيد صياغة أهداف الثورة فى مجموعة من البرامج والسياسات والبدائل، ويسهم فى إدماج اللاحركات الاجتماعية فى البناء الجزئى، ويهيئ الأجواء لنظام حزبى فعال ومتوازن يستوعب كافة القوى السياسية والاجتماعية، ويدير حوار وطنى حول كيفية التحول من حالة الفوضى واللانظام إلى بناء نظام جديد وتأسيس شرعية دولة الثورة.

وعلى الرغم من أهمية ذلك المدخل الإعلامى فى تفسير دور الإعلام فى إدارة الصراع ومرحلة التحول الديمقراطى فى دول الربيع العربى، إلا أنه لا يزال من المبكر تقييم كفاءة هذا المدخل فى توصيف وتحليل ما يجرى من تفاعلات سياسية وإعلامية، فى إطار عدم تشكل ملامح النظامين السياسى والإعلامى الجديدين، الأمر الذى يؤكد الحاجة إلى إعادة نظر وتنقيح لعناصر النموذج الإعلامى المقترح ومقولاته وتفسيراته وتحليلاته، على ضوء ما سوف تسفر عنه تفاعلات القوى والمسارات الثورية والإصلاحية والإعلامية من نتائج فى المستقبل القريب.

المراجع والهوامش

(١) أسامة الغزالى حرب، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد) 17الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، (1987صـ 198. – 197

(٢) محمد عرفة، الصحافة والتنمية السياسية: دور الصحف اليومية فى بناء التنظيم السياسى، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، (1979ص .111

(٣) عبد الغفار رشاد، الرأى العام: دراسة فى النتائج السياسية (القاهرة: نهضة الشرق، (1984ص .93

(4) Huntington, Samuel, Poetical Development and political Decay, in Claude wolch, Poltical Modernization (California: Wadsworth Publishing, 1967) PP 23 – 25.

(٥) السيد عبد المطلب غانم، دراسة فى التنمية السياسية (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، (1981ص .58 – 57

(٦) نبيل السمالوطى، بناء القوة والتنمية السياسية: دراسة فى علم الاجتماع السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1978ص .176

(٧) محمد على العوينى، العلوم السياسية: دراسة فى الأصول والنظريات والتطبيق (القاهرة: عالم الكتب، (1998ص .30

(٨) أحمد ناضورى، إشكاليات وتحديثات النظام السياسى (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، (2005ص .20

(٩) نفس المرجع السابق، ص .21

(١٠) خميس والى، إشكالية الشرعية فى الأنظمة السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد

44 فبراير (2003ص .50 -43

(١١) عبد الإله بلقيز، فى مسألة الشرعية والتقصير فى مقاربتها، فى جريدة الحياة بتاريخ .21/9/2012

(١٢) فيما مارتن مونيوت، الدولة العربية: أزمة شرعية ودور أسلاموى (برشلونة، أسبانيا، (2000ص .20 – 18

(١٣) نفس المرجع السابق، ص .21

(١٤) حليم بركات، المجتمع العربى فى القرن العشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 37فبراير 2000ص .32 – 24

(١٥) طارق البشرى، من أوراق ثورة ٢٥ يناير (القاهرة: دار الشروق، (2012ص .14

(١٦) نفس المرجع السابق، ص .18 – 17

(١٧) طارق البشرى، حالة مصر بعد الثورة، ورقة مقدمة لندوة والدين والدولة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، تونس 17 -15 أكتوبر .2012

(١٨) طارق البشرى، من أوراق ثورة 25يناير، .179 – 178

(١٩) نفس المرجع السابق، ص .181

(٢٠) نفس المرجع السابق، ص .196 – 195

(٢١) نفس المرجع السابق، ص .220

(٢٢) المادة 219من دستور جمهورية مصر العربية.

(٢٣) خالد حنفى على، الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية فى دول الربيع العربى، مجلة السياسة الدولية، العدد الأول، أكتوبر 2012ص .44 – 42

(٢٤) تم الرجوع للمراجع التالية:

– منير محمود بدوى، مفهوم الصراع: دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، يوليو 1997ص .14 – 9

– خالد حنفى، مرجع سابق، ص .50 -42

– عبد الوهاب الكيانى، الموسوعة السياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (1979الجزء الأول، ص .875 – 871

– عصام بن الشيخ، آليات ومداخل التحول الديمقراطى، (HYPERLINK "HTTP://ISSAME" http://issame 1982: maktoobblog. Com)

– سعيد بن سعيد العلوى والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطى فى الوطن العربى (. Http://www.fihr.com)

- John Burton, Conflict: Resolution and prevention (New york: st Martin's press, 1990) pp 20 – 24.

- Roger Myerson, Game Theory: Analysis of Conflict (Campriolge, Mass: Harvord university press, 1991) PP 62-92.

- Danbwart Rusto, Transition to Democracy, 1990, PP 16 – 26.

– شحاته صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مكبة الأسرة، سلسلة إنسانيات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (2011ص .13

(٢٥) تم الرجوع للمراجع التالية:

– رضوى عمار، الزاحفون: نموذج اللاحركات الاجتماعية فى تحليل سياسات الشارع، فى اتجاهات نظرية فى تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 187يناير 2012 ص .20 -16

- Asef Bayat, Life as pobitics: How Ordinary People change the Middll East (Cairo : the American University in Cairo Press, 2009 PP 14–50.

(٢٦) هبة رؤوف عزت، الذات والمساحة والزمن من المجال العام إلى الشارع السياسى، فى اتجاهات نظرية فى تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 1975يناير، ?2012ص .33 -31

(٢٧) تم الرجوع للمرجع التالية:

- Dennis Hawitt, the Mass Media and the social problems (London: Bergamo press, 1982) PP 16 – 17.

(٢٨) تم الرجوع للمراجع التالية:

- Mojid Teheranian (eds), Communication Policy for Nation of Dvelopment (London: Routledge and Kegan Paul, 1977) PP 46 – 48.

- Sun Woo Nam, Press Freedom in the Third world, 1983, PP 314 – 315.

– حمدى حسن، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، سلسلة وظائف الاتصال الجماهيرى، العدد الأول (القاهرة: دار الفكر العربى، (1991ص .95

(٢٩) وائل غنيم، الثورة 205 القاهر: دار الشروق، 2012 ص.178 -159

(٣٠) نفس المرجع السابق، ص .194 – 188

(٣١) نفس المرجع السابق، .238 – 237

(٣٢) نفس المرجع السابق، ص .261

(٣٣) شحاته صيام، مرجع سابق، ص .146 – 145

(٣٤) طارق البشرى، من أوراق ثورة 25يناير، ص .51

(٣٥) نفس المرجع السابق، ص .183

(٣٦) نفس المرجع السابق، ص .198 – 195

(٣٧) المادة (49) من الدستور.

(٣٨) المادة (45) من الدستور.

(٣٩) المادة (47) من الدستور.

(٤٠) المادة (215) من الدستور.

(٤١) المادة (216) من الدستور.

(٤٢) المادة (48) من الدستور.

(٤٣) ديفيد ميليباند، الثورة المعلوماتية.. الديمقراطية والشرعية فى القرن الحادى والعشرين، ندوة سياسية لمركز بروكنجز عقدت بمدينة الدوحة – قطر يوم 21 مايو .2012

(www. Brookings. Edu/ar/event/ 2012/05/21 information revolution – miliband.

(٤٤) من الأمثلة على ذلك مقاطع الفيديو الخاصة بفتاة مجلس الوزراء وعامل المحارة المسحول أمام الاتحادية وضابط الشرطة المسمى بقناص العيون والتصريحات المتعلقة بجماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وفتوى إباحة دم قيادات جبهة الإنقاذ وعودة اليهود لمصر.